

مبدأ عينية وشخصيه الدعوى الجنائية

دكتور

رافت عبد الفتاح حلاوة
الأستاذ بقسم القانون العام
كلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر - فرع دمنهور

obeikandi.com

مقدمة

تتكون الدعوى الجنائية من أشخاص ووقائع ، أما الأشخاص فهم أطراف الدعوى وبمعنى أدق فهم من ينسب إليهم ارتكاب الفعل المجرم ، أما الوقائع فهي الأفعال التي تتم المساءلة عنها وتهدف الدعوى إلى تحديد المسئول عن الفعل ليتم توقيع العقوبة المقررة في حالة ارتكابه أو الإمتناع عنه على فاعله أو الممتنع عنه وتقتضى العدالة أن لا يسأل الإنسان عن فعل فعل غيره ناو عن فعل لم يرتكب أصلاً ، غير أن تحديد الفعل ونسبته إلى فاعله يتطلب المرور بعدة مراحل قبل أن تصل الدعوى إلى المحكمة المختصة يكون الهدف من هذه المراحل عادة توافر الإقتناع بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم وكذلك استحقاقه للعقاب وتحديد ما ستقتضى فيه المحكمة ولا يشترط في هذا الإقتناع الوصول إلى درجة اليقين بل يكفي فيه الإعتقاد برجحان الإدانة حتى يتم إحالة الشخص إلى المحاكمة لمسألته عن أفعاله فالإحالة إلى المحاكمة يجزئ فيها الإعتقاد برجحان الإدانة ، أما الإدانة نفسها فيشترط فيها الجزم واليقين ولهذا قيل : " إن الشك في أثناء المحاكمة يفسر لصالح المتهم أما عند التصرف في التحقيق فيفسر ضد مصلحته ".^(١)

(١) أ. د / عوض محمد ، قانون الإجراءات الجنائية ، مطبعة التونى . ١٩٩٠ م ط ١ ص ٥٨٤ .

﴿ مباهينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

ولما كانت إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة مبنية على رجحان الاعتقاد بنسبة الفعل إلى الشخص وإدانتة عنه ، فإن هذا يلقي على عاتق المحكمة عبء البحث عن تحويل هذا الرجحان إلى اليقين وهي في بحثها هذا مقيدة بأشخاص من تضمنهم قرار الإحالة وكذلك بالوقائع المنسوبة إلى هؤلاء الأشخاص وقد تضمنت هذا القيد المادة ٣٠٧ إجراءات والتي نصت على أنه " لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى ". فأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور تحددان للقاضي الجنائي طلبات النيابة العامة بوصفها المدعية تجاه المتهم بوصفه مدعياً عليه فلا يكون للقاضي أن يسأل المتهم عن واقعة غير الواردة بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور ، كما لا يجوز له أن يصدر حكماً تجاه شخص ليس هو المختصم في الدعوى .

والحكمة من هذا المبدأ هي العمل على أن تتاح لكل إنسان وجه إليه إتهام بجريمة فرصة للوقوف على حدود هذا الإتهام حتى يرسم لنفسه الدفاع اللازم فلا يؤخذ على غرة بصدور حكم عليه لم يكن مسبقاً بتلك الفرصة .

يضاف إلى ذلك أن الحكم الذى يصدر بالعقاب ضد شخص لم يعلن بخصومة ما بينه وبين النيابة العامة هو حكم معدوم قانوناً لأنه لا يرتكز على رابطة اجرائية جنائية انعقدت بين النيابة وبين المحكوم عليه أى هو حكم بغير محاكمة ولا يحق عقاب إنسان ما بغير محاكمة قانونية .^(١)

و ضمناً لحسن تطبيق هذا المبدأ وتفيد المحكمة به " أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها ، وإلا كان الحكم قاصراً والمقصود ببيان الواقعة هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمة كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة .^(٢)

ولا شك أن بيان الواقعة فى الحكم مقتضاه بسط رقابة القضاء على الحكم وتحديد مدى التزام المحكمة بالوقائع المرفوعة بها الدعوى .

(١) أ . د / رمسيس بهنام ، الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً ، منشأة المعارف بالأسكندرية ١٩٨٤ ص ٦٤٧ .

(٢) نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٢٦٤٩١ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ٤٥١ .

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

ورغم ما يمثله هذا المبدأ من أهمية إلا أنه لا يغفل تيد المحكمة عن الإجتهد ولا يضعفها في قالب معين تحدده لها النيابة العامة بحيث لا يجوز لها الخروج عن هذا القالب ، بل أعطاهما القانون سلطة التحرك في حدود معينة بينها المادة ٣٠٨ اجراءات بنصها على أن " للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم ، ولها تعديل اتلتهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ولها أيضاً إصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الإتهام مما يكون في أمر الإحالة أو في طلب التكليف بالحضور " وبين المنع الذي تحدده المادة ٣٠٧ اجراءات والمنع الذي تقرره المادة ٣٠٨ اجراءات يدور هذا البحث .

الفصل الأول

دخول الدعوى حوزة المحكمة

لا يمكن الحديث عن تقييد المحكمة بأشخاص ووقائع الدعوى إلا بعد دخول الدعوى في حوزة المحكمة ولا تدخل الدعوى حوزة المحكمة إلا ممن يملك رفعها " فمن المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ م فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة. (١)

وتختلف طريقة دخول الدعوى في حوزة المحكمة باختلاف الجبة التي تكون أمامها قبل ذلك وهي إما أن تكون جهة تحقيق أو غير جهة تحقيق ونبين ذلك فيما يلي :

(١) نقض ٦ / ٧ / ١٩٨٩ م طعن رقم ١٨٤٢ س ٥٨ ق مجموعة الأحكام س ٤٠ ص ٦٥٧ .

المبحث الأول جهة التحقيق

تحتاج الدعوى قبل دخولها حوزة المحكمة إلى جمع المعلومات عنها من حيث نوع الفعل المرتكب ومن الذى ارتكبه والأدلة التى تثبت نسبة الفعل إلى مرتكبه وهذا ما يسمى بالتحقيق الابتدائى ، وهو أول مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية وهو عبارة عن عدة إجراءات تتخذها السلطة المختصة من أجل تمحيص الأدلة التى أسفرت عنها المرحلة الممهدي للدعوى الجنائية وهو عبارة عن عدة إجراءات تتخذها السلطة المختصة من أجل تمحيص الأدلة التى أسفرت عنها المرحلة الممهدة للدعوى الجنائية وهى مرحلة جمع الاستدلالات بالإضافة إلى محاولة جمع أدلة جديدة يهدف إثبات أو نفي الجريمة ونسبتها إلى المتهم قبل أن تصل القضية إلى المحكمة فإنم تبين أن هناك أدلة كافية على وقوع الجريمة ونسبتها إلى شخص معين كانت إحالتها إلى المحكمة أمراً له أساساً من الأوراق وإلا فلا داعى لإحالة قضايا إلى القضايا بغير دليل معتبر عليها .^(١)

(١) أ. د / عبد الرؤف مهدي ، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ط ٢ ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ج ١ ص ٣٧٥ .

وقد أناط الشارع بالنيابة العامة سلطة تحقيق الجرائم ومدى ملاءمة رفعها إلى القضاء من عدمه وتحريك الدعوى الجنائية بمعرفة النيابة العامة يكون باتخاذها أول إجراء من إجراءات التحقيق أو بإحالة المتهم مباشرة إلى القضاء " فالدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذه النيابة العامة من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبى الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ولا تتعدّد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تدبّه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة. (١)

وقد تقوم النيابة العامة بتحقيق الدعوى بنفسها وقد تدب لذلك قاضى تحقيق إذا لزم الأمر ، كما قد يكون تحقيق الدعوى جوازيًا وقد يكون وجوبيًا ولكل حالة مبرراتها .

(١) نقض ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨ م طعن رقم ٣٦٩٠ س ٥٧ ق مجموعة الأحكام س ٣٩ ص ٩٥٧ .

التحقيق الجوازي :

يكون تحقيق الدعوى جوازياً في الجرح والمخالفات فقد ترى النيابة العامة أن الاستدلالات كافية لاثبات الإتهام فتحرك الدعوى الجنائية عن طريق إحالة القضية إلى محكمة الجرح والمخالفات والوسيلة القانونية في ذلك أن تكون بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة فلا يكفي لكي تتصل المحكمة بالدعوى مجرد التأشير على محضر جمع الاستدلالات بالأمر برفع الدعوى إلى المحكمة من وكيل النيابة ، بل إن هذا التأشير لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور فمن المقرر قانوناً على ما جرت به نصوص قانون الإجراءات الجنائية في شأن رفع الدعوى من النيابة العامة أمام محاكم الجرح والمخالفات نأن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً لإعداد ورقة التكليف بالحضور وأن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به رفع الدعوى ويترتب عليه كافة الآثار ويدون إعلام هذا الجراء لا تدخل الدعوى حوزة المحكمة^(١) .

(١) نقض ١١ / ٢ / ١٩٩١ م طعن رقم ١٤٥ س ٦٠ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ٢٩٠ .

ولما كان هذا التأشير عملاً إدارياً فإنه لا يحول بين النيابة وبين العدول عن قرارها بتقديم المتهم إلى الجلسة في الموعد الذي كانت قد أشارت على الأوراق بتقديمه إليها فيه فتقرر الحفظ أو تحقيق الدعوى من جديد وذلك لعدم إتصال المحكمة بالدعوى بعد ، وإنما يتعين لكي تتصل المحكمة بالدعوة أن ترسل النيابة إلى المتهم تكليفاً بالحضور موقِعاً عليه ومنها وهذا بالدعوى أن ترسل النيابة إلى المتهم تكليفاً بالحضور موقِعاً عليه منها وهذا إعمالاً للمادة ٦٣ اجراءات والتي تنص على أن " إذا رأيت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أما المحكمة المختصة "

ويترتب على إحالة المتهم إلى المحكمة المختصة أن تدخل الدعوى في حوزة هذه المحكمة فيصير لها وحدها اتخاذ اجراءات المحاكمة ويترتب على ذلك أن تقتضى سلطات النيابة العامة بالنسبة للدعوى .

مشمولات ورقة التكليف بالحضور :

يجب أن تشتمل ورقة التكليف بالحضور على اسم الشخص المكلف بالحضور أو صفة خاصة به والمحكمة المطلوب حضوره أمامها وتاريخ الجلسة ولقبه وسنه ومحل ميلاده وسكنه وصناعته م ١٦٠ اجراءات والتهمة الموجهة للمكلف بالحضور ومواد القانون التي تنص على العقوبة م ٢٣٣ / ٢ اجراءات .

ويجب أن تذكر التهمة تفصيلاً أى الأفعال المادية المنسوبة إلى المتهم ولا يكتفى بذكر الوصف القانونى للفعل دون ذكر الفعل ذاته فلو ورد فى ورقة التكليف بالحضور بأن المكلف مكثهم بارتكاب جريمة نصب دون تحديد الأفعال المادية التى أتاها والتى تكون هذه الجريمة فإن ورقة التكليف بالحضور تكون باطلة إذ لا يجوز الزام المتهم بالتوجه إلى النيابة لمعرفة حقيقة التهمة المسندة إليه .^(١)

ينبغى كذلك تكييف الواقعة وتحديد نصوص القانون الواجب التطبيق

غير أن إغفال الوصف القانونى للواقعة أو مواد القانون الواجبة التطبيق لا يرتب البطلان لأن المحكمة لا تلتزم بالوصف ولا بالمواد التى تطلب سلطة الإتهام تطبيقها وكل ما يترتب على هذا الإغفال من أثر هو وجوب رعاية حق الدفاع ويتحقق ذلك بمنح المدافع مهلة كافية إذا تحدد الوصف وتعين النص^(١).
إعلان ورقة التكليف بالحضور :

يجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور إلى شخص المعلن إليه أو فى محل إقامته وإذا لم يعرف محل إقامة المتهم يسلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل إقامة معروف له فى مصر ، فإذا لم يعرف هذا المكان

(١) على زكى العرابى ، المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية ، ج ١ ص ١١٣ .

اعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك م ٢٣٤ / ٢ اجراءات وينبغي أن يكون الإعلان بورقة التكاليف بالحضور قبل انعقاد الجلسة مبيوم واحد في المخالفات وبثلاثة أيام كاملة في الجنج غير مواعيد المسافة ويجوز أن يكون التكاليف بالحضور بغير ميعاد في حالة التلبس فإذا حضر المتهم وطلب اعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه فإن المحكمة تأذن له بالميعاد السابق وينطبق هذا الحكم في حالة ما إذا كان المتهم محبوساً احتياطياً في إحدى الجنج م ٢٣٣ / ٣ اجراءات .

الإستغناء عن ورقة التكاليف بالحضور :

الأصل أن تدخل الدعوى حوزة المحكمة عن طريق تكليف المتهم بالحضور واستثناء من هذا الأصل أجاز الشارع للنيابة العامة وحدها الإستغناء عن ورقة التكاليف بالحضور وتوجيه الإتهام للشخص مباشرة في الجلسة وذلك فيما إذا كان حاضراً الجلسة وبشرط أن يقبل المتهم ذلك فإذا رفضه تعين تأجيل الدعوى لحين إعلانه عن طريق التكاليف بالحضور ، وقد تضمنت هذا الإستثناء المادة ٢٣٢ / ٢ اجراءات "يجوز الإستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقيل المحاكمة "

(١) د / عوض محمد ، قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ، ج١ ص ٥٨٧ .

وينبغي أن تكون قبول المتهم للمحاكمة صريحاً وأن يتم اثبات ذلك في محضر الجلسة فلا يكفي القبول ضمناً بعدم الاعتراض من المتهم على المحاكمة وذلك لأن توجيه الإتهام في الجلسة هو استثناء على الأصل وهو توجيه الإتهام في الجرح والمخالفات عن طريق ورقة التكليف بالحضور باعتبار أن وثيقة الإتهام تمثل ضماناً أساسية من ضمانات المحاكمة. (١)

فإن انتفى القبول الصريح من المتهم تكون المحكمة قد أضافت تهمة جديدة لم ترد في التكليف بالحضور مما يخل بحقه في الدفاع .

الإحالة بناء على محضر التحقيق الابتدائي :

قد ترى النيابة العامة أن الدعوى غير صالحة لدخول حوزة المحكمة بناء على محضر جمع الاستدلال فتقوم هي بنفسها بتحقيق الدعوى من جديد أو تدب لذلك قاضياً ويتم في هذه الحالة تحقيق الدعوى عن طريق قاضي التحقيق وتختلف الإحالة في الحالتين :

الإحالة بناء على تحقيق النيابة :

النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص الأصيل في تحقيق ورفع الدعوى الجنائية ووصف التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق ينصرف إلى مجموع الإجراءات التي قد تجرى بمعرفة سلطات التحقيق المختلفة قبل

(١) أ . د / عمر السعيد رمضان ، مبادئ الإجراءات الجنائية ، ١٩٨٥م ج١ ص ٤٢٥ .

المحاكمة فلا يدخل فيه إجراءات الاستدلال سواء أجرت بمعرفة جهة الضبط القضائي كما هو الأصل أم بمعرفة النيابة العامة كما هو الإستثناء ! .

ومرحلة التحقيق الابتدائي هي مرحلة تمحيص الأدلة التي تم جمعها في مرحلة جمع الاستدلال والهدف من هذه المرحلة هو معرفة ما إذا كانت تلك الأدلة كافية على التهام وترجيح الإدانة لدى المحكمة وهذه الإجراءات تتميز بأنها إجراءات ماسة بحرية الأشخاص ، ومن ثم لا يجوز اجراؤها إلا من سلطة التحقيق بنفسها أو بإذن صادر منها وهذه الإجراءات اجبارية في الجنايات اختيارية فيما عداها⁽¹⁾، وتنتهي مرحلة التحقيق الابتدائي بأحد طريقتين:

الطريق الأول :

أن تصدر النيابة العامة أمراً بالأوجه لإقامة الدعوى ويكون ذلك حين يترجح لدى النيابة العامة براءة المتهم وأن الأدلة غير كافية لإقامة الدعوى الجنائية ويعد هذا الأمر حائلاً بين وصول الدعوى إلى المحكمة إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره وهذا بخلاف أمر الحفظ الذي تصدره النيابة قبل التحقيق الابتدائي وبناء على محضر جمع الاستدلال والذي لا يحول بين الدعوى وبين المحكمة " فإذا كان البين من المفردات المضمونة أن النيابة العامة لم تباشر بنفسها ثمة تحقيق في الواقعة كما أنها لم تتدب أياً من مأموري الضبط القضائي المختصين لهذا الغرض

(1) د / رأفت عبد الفتاح حلاوة ، مبادئ الإجراءات الجنائية فقها وقضاء ص ٦١ .

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

وأنها فى ضوء ما تضمنته محاضر جمع الإستدلالات أمرت بحفظ الشكوى إدارياً وهو ما يتفق والتكليف القانونى الصحيح لطبيعة هذا التصرف لما كان ذلك وكان المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إدارياً الذى لم يسبقه تحقيق قضائى لا يكون ملزماً لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ؛ كما أنه لا يكون حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ويكون من حقه الإلتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر متى توافرت شروطها وهو على هذه الصورة يفترق عن الأمر القضائى بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة العامة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى إلا إذا شہرت أدلة جديدة أو الغاء النائب العام فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره" (١) ، فالأمر بالأوجه يظل حائلاً بين الدعوى وبين المحكمة إلا إذا تم إلغاؤه أو العدول عنه لظهور دلائل جديدة .

(١) نقض ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ طعن رقم ١٣٧٠٧ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ١٠٤١ .

الطريق الثاني :

إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ويكون ذلك حين يترجح لدى النيابة العامة إدانة المتهم وأن الأدلة كافية لإقامة الدعوى الجنائية وتتم الإحالة فى هذه الحالة بتكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة الجزئية " وأمر الإحالة هو إجراء من إجراءات التحقيق والقصور فيه لا يبطل المحاكمة حيث إن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يفترض إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها فى حوزة المحكمة " (١) .

ويعد هذا التكليف بمجرد وصوله إلى المتهم متضمناً بذاته قراراً بإحالة الدعوى ومرتباً الأثر المطلوب وهو اتصال المحكمة بها ويكون هذا التكليف هذا فى العمل بناء على تأشيرة عضو النيابة بتقديم الدعوى إلى جلسة معينة قبل المتهم بشهادة الشهود الذين يعينهم وذلك بعد اعطائها القيد والوصف القانوني (٢) .

أى بيان المواد القانونية المنطبقة و على الواقعة وكذلك أركانها وينبغى أن يعلن المتهم بأمر التكليف بالحضور وبوصول الإعلان إلى المتهم

(١) نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨٨م طعن رقم ٩٤٦ من ٥٨ ق مجموعة الأحكام من ٣٩ ص ١٣٥٥ .

(٢) أ . د / رؤوف عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٤٣٦ .

تخرج الدعوى نهائياً من حوزة النيابة فلا تملك غير الوصف ولا تغيير
الرأى من ناحية وجه التصرف فى الدعوى .
رفع الدعوى بالنسبة للموظفين العموميين :

خص الشارع الموظف العام بحكم خاص عند رفع الدعوى عليه حيث
اشترط أن يكون رفع الدعوى على الموظف العام فى الجرح والجنایات عن
طريق النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وذلك إذا وقع منه الفعل
أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وذلك فيما عدا الجرائم الخاصة باستعمال سلطته
فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح
والمنصوص عليها فى المادة ١٢٣ عقوبات (١).
الإحالة بناء على تحقيق قاضى التحقيق :

قاضى التحقيق هو إما قاض يدبته رئيس المحكمة الابتدائية بناء على
طلب النيابة ليتولى التحقيق فى جنابة أو جنحة وإما مستشار تدبته الجمعية
العامة لمحكمة الاستئناف ليتولى تحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين (٢).
فقاضى التحقيق ليس صاحب اختصاص أصيل بتحقيق الدعوى إذ
ينعقد هذا الإختصاص أصلاً للنيابة العامة وبدون طلب من النيابة العامة أو

(١) م ٦٣ / ٣ اجراءات معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية عدد رقم
٣٩ فى ٢٨ / ٩ / ١٩٧٢ .
(٢) أ . د / رمسيس بهنام ، الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٥١٦ .

من وزير العدل لا يمكن أن ينهض بالتحقيق قاض أو مستشار ويتحدد اختصاص قاضى التحقيق بالجريمة التى ندب لتحقيقها فإذا تناول بالتحقيق جريمة أخرى كان للنيابة العامة أو للمتهم الدفع بعدم اختصاصه بتحقيقها مالم تكن هذه الجريمة الأخرى مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة مع الجريمة موضوع التحقيق وقد أشارت إلى هذا الحكم المادة ٦٧ اجراءات بنصها على أن " لا يجوز لقاضى التحقيق مباشرة التحقيق فى جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها إليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها فى القانون " .

ولكن متى تم ندب قاضى التحقيق قضية معينة كان مختصاً دون غيره بتحقيقها م ٦٩ اجراءات .

فإذا فرغ القاضى من التحقيق أرسل أوراق التحقيق إلى النيابة العامة لكى تقدم له طلباتها كتالة خلال ثلاثة أيام إذا كان المتهم محبوساً احتياطياً وعشرة أيام إذا كان مفرجاً عنه وعليه أن يخطر باقى الخصوم ليبدو ما قد يكون لديهم من أقوال م ١٥٣ اجراءات .

وعلى قاضى التحقيق أن يصدر قراره بعد ذلك إما بالأوجه لإقامة الدعوى إذا رأى أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية وإما بإحالة المتهم إلى المحكمة المختصة على أن يشتمل أمر الإحالة على اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبيان

الواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانونى م ١٦٠ اجراءات .

وإغفال أمر الإحالة لسن المتهم وصناعته لا يؤدي إلى بطلانه باعتبارهما ليساً من البيانات الجوهرية فى هذا الأمر ذلك أن القانون استهدف من اشتراط البيانات الواردة فى المادة ١٦٠ اجراءات تحقيق غايتين هما تحديد شخصية المتهم الصادر بشأنه الأمر وتحديد التهمة الموجهة إليه وهو ما يتحقق بذكر اسم المتهم والواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانونى .^(١)

والأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية من قاضى التحقيق يكفى فى ذاته لادخال قضية الجنحة أو المخالفة فى حوزة محكمة الجنح والمخالفات بحيث لا يكون هناك سبيل بعد صدور ذلك الأمر إلى الرجوع فيه .^(٢) وعلى النيابة العامة تنفيذ هذا الأمر بإعلان الخصوم بالحضور أمام المحكمة فى أقرب جلسة وفى المواعيد المنصوص عليها فى القانون والخاصة بمواعيد الإعلان وعليها كذلك أن ترسل جميع الأوراق إلى قلم كتاب المحكمة فى ظرف يومين م ١٥٧ اجراءات .

وتأسيساً على أن الدعوى تعتبر مرفوعة أما المحكمة بمجرد صدور أمر الإحالة فإنه إذا لم تقم النيابة العامة بإعلان المتهم بالتكليف بالحضور فإنه يجوز للمحكمة إصدار أمرها إلى كاتب الجلسة باخطار المتهم بالجلسة .^(٣)

(١) نقض ٣ / ١٠ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٣١٤ من ٥٢ ق مجموعة الأحكام من ٣٤ ص ٧٨٦ .
(٢) أ . د / رمسيس بهنام ، الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٦٢٣ .
(٣) أ . د / عبد الرؤف مهدى ، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٤٨٢ .

التحقيق الوجوبى

يكون التحقيق وجوبياً فى الجنايات وذلك نظراً لجسامة الجناية وخطورة الآثار المترتبة عليها لذا أوجب المشرع تحقيقها قبل رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة فلا يجوز بشأنها حفظ الدعوى وينتهى التحقيق الوجوبى عادة إما باصدار أمر بالأوجه لإقامة الدعوى وإما بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة وهو فى كل حالة إما أن يتم بواسطة النيابة العامة باعتبارها صاحبة الإختصاص الأصيل بتحقيق الدعوى وإما أن يتم عن طريق قاضى التحقيق ، فإذا كان القائم بالتحقيق هو النيابة العامة ورأت أن الأدلة كافية فإن الأمر بإحالة الدعوى يصدر من المحامى العام أو من يقوم مقامه وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال العشرة أيام التالية لصدوره م ٢١٤ / ٢ إجراءات ، ويغنى عن هذا الإعلان حضور المتهم فى الجلسة بنفسه " لما كان عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد فى القانون لا ينبئ عليه بطلانه وكانت أوجه الطعن المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام فإذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو

استيفاء أى نقص آخر فيه واعطاءه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى " (١) .

وإن كان القائم بالتحقيق قاضى التحقيق ورأى أن الأدلة على المتهم كافية فإنه يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً م ١٥٨ اجراءات .

وتدخل الدعوى فى حوزة المحكمة قانوناً بمجرد صدور أمر الإحالة ، فإذا امتنعت النيابة العامة عن إعلان الخصوم للمحكمة أن تقوم بهذا الإجراء من تلقاء نفسها .

وتتميز الإحالة فى الجنايات عنها فى غيرها بأمرين . (٢)
الأول : إعداد قائمة الشهود :

على النيابة العامة إرفاق تقرير الإتهام بقائمة بمؤدى أقوال شهود المتهم وأدلة الإثبات القائمة ضده وينبغى أن يتضمن تقرير الإتهام الجريمة المسندة إلى المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها م ٢١٤ / ٢ اجراءات .

(١) نقض ٥ / ١٢ / ١٩٩١ م طعن رقم ٩٥٣٢ س ٦٠ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ١٢٨٤ .

(٢) أ . د / عوض محمد ، قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٥٨٨ .

الثانى : تعيين محامى للمتهم :

نظراً لجسامة الجناية وخطورة الآثار الناشئة عنها فقد تكفل الشارع بتوفير بعض الضمانات للمتهم ومن هذه الضمانات حق المتهم فى الإستعانة بمحامى أثناء التحقيق النهائى .^(١)

وهذا مبدأ من المبادئ التى كفلها الدستور للمتهم فى جناية حيث نص فى المادة ٦٧ منه على أن " كل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه ." وإعمال هذا الحق الدستورى يتطلب ضرورة وجود محامى للدفاع عن المتهم فى جناية فإن لم يكن له محامى يدافع عنه " يندب المحامى للعم من تلقاء نفسه محامياً يدافع عنه " م ٤ / ٢ إجراءات .

وعلة هذا الحكم واضحة لأن الجناية هى أَوْخَمُ الجرائم عاقبة ويغلب فى من يتهم بها أن يعتريه الإضطراب وأن يسلب صفاء الفكر وسلامة المنطق فلا تستقيم له ملكة الدفاع عن نفسه ، وقد يغيب عنه فى موقف الإتهام ما لو فطن إليه لاختلّف وجه الحكم فى الدعوى .^(٢)

وتعيين المحامى من اختصاص المحامى العام وهو يباشره من تلقاء نفسه ولو لم يطلبه المتهم بل وإن رفض وليس للمتهم الحق فى التمسك بندب

(١) د / رأفت عبد الفتاح حلاوة . مبادئ الإجراءات الجنائية فقها وقضاء ص ١٥٠ .

(٢) أ . د / عوض محمد ، قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٥٨٩ .

محامى بالذات لأن حقه ينحصر فى نذب مدافع له فحسب ولهذا يصح نذب أى محامى ممن لهم حق الحضور أمام محكمة الجنايات وإذا تعدد المتهمون ولم يكن بين مصالحهم تعارض جار للمحامى العام أن يندب محامياً واحداً للدفاع عنهم جميعاً أما إذا تعارضت مصالحهم وجب أن يكون لكل متهم فقيراً فإذا زالت حالة فقره جاز للخزانة العامة أن ترجع عليه بما دفعته وذلك باستصدار أمر تقدير عليه بأداء هذا المبلغ م ٣٧٦ / ٢ إجراءات .

المبحث الثانى

الإحالة من غير جهة التحقيق

تحال الدعوى إلى المحكمة المختصة عادة من جهة التحقيق وقد تحال أحياناً إلى المحكمة المختصة من غير جهة التحقيق وهى فى هذه الحالة إما أن تحال من جهة الحكم وإما أن تحال من المدعى المدنى ونبين ذلك فيما يليك .

المطلب الأول

الإحالة من جهة الحكم

الأصل أن يتم تحقيق الدعوى قبل الإحالة إلى المحكمة المختصة سواء تم هذا التحقيق من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق وينتهى هذا التحقيق بصدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى ويعنى صرف النظر عن المسير فى إجراءات الدعوى أو بإحالتها إلى المحكمة المختصة والأمر بالأوجه لإقامة الدعوى هو إجراء يصدر من سلطة التحقيق للدلالة

على عدم جدوى السير فى الدعوى الجنائية ، والأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، والأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجيتة التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ فلا يجوز مع بقائه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حجيتة المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى^(١) .

ونظراً لأن الأمر بالأوجه يحول بين الدعوى والمحكمة ما دام قائماً فقد أجاز الشارع الطعن فيه ومنح هذا الحق للمدعى المدنى إذا كان الأمر صادراً من النيابة العامة وللمدعى المدنى والنيابة العامة إذا كان الأمر صادراً من قاضى التحقيق ويكون الطعن فى الأمر أمام محكمة الجرح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة إذا كان صادراً فى جنحة أو مخالفة وأمام محكمة الجنايات منعقدة فى غرفة المشورة إذا كان الأمر صادراً فى جنابة .

وهذا ما بينته المواد ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢١٠ اجراءات .

فطبقاً للمادة ١٦١ " للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم ."

(١) نقض ٣٠ / ١٢ ١٩٨٥ طعن رقم ٥١٧٨ من ٥٥ ق مجموعة الأحكام من ٣٦ ص ١١٨٨ .

وطبقاً للمادة ١٦٢ " المدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط ملجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ."

ويرفع الاستئناف إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلا إذا كان الأمر المستأنف صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جنائية فيرفع الاستئناف إلى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة " م ١٦٧ إجراءات .

ويكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام تبدأ من تاريخ صدور الأمر بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة لباقي الخصوم م ١٦٦ إجراءات .

ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان المدعى بالحقوق المدنية بالأمر ويرفع الطعن إلى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنايات وإلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجناح والمخالفات .

ويجب على هذه الجهة أن تفضل في الاستئناف على وجه الاستعجال

م ١٦١ / ٢ إجراءات وهي باعتبارها من قضاء التحقيق تخضع للقواعد

التي يخضع لها هذا القضاء .^(١)

ومن ثم فإن اجراءاتها تتم في غير علانية وبحضور الخصوم ولهذه
الجهة سلطة مطلقة في تقدير صحة أسباب الاستئناف سواء كانت قانونية أو
موضوعية والأصل أن تحدد الدعوى الجنائية أمام هذه الجهة الاستئنافية
بوقائعها وخصومها دون إخلال بسلطة هذه الجهة في إضفاء الوصف
القانوني الصحيح فإذا اقتصر الاستئناف على بعض التهم التي صدر بشأنها
الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى فإن الاستئناف يقتصر على هذه التهم وحدها
وعلى المتهمين بها وحدهم فلا يمتد إلى بقية التهم أو سائر المتهمين .

والأحكام الصادرة من هذه الجهة تعتبر قرارات لا أحكام ومن ثم لا
يجوز الطعن فيها بالنقض " لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ م في شأن حالات وإجراءات الطعن أيام محكمة النقض قد نظمت
طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات
والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بالنقض وهو طريق استثنائي
إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح مما
فاده أن الأصل عدم جواز الطعن بالنقض وهو طريق استثنائي إلا في الأحكام

(١) د . أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة
العربية ١٩٩٦ ، ط ٧ ص ٦٤٧ .

﴿ مباح عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

النهائية الصادرة فى الموضوع واللى تنتهى بها الدعوى أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص ، لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجناح المستأنفة فى غرفة المشورة فى الطعون المرفوعة إليها فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق والنيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فى مواد الجناح والمخالفات قرارات لا أحكاماً واعتبر هذه القرارات نهائية ، فإن الطعن فيها بطريق النقض يكون غير جائز ."

والقرار الصادر من غرفة المشورة فى الطعن بالأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى إما أن يكون برفض الطعن وتأييد الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى وإما بقبول الطعن وإلغاء الأمر بالأوجه وفى هذه الحالة تصدر غرفة المشورة أمراً بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة وعليها حينئذ أن تعيد القضية وأن تعين الجريمة والأفعال المرتكبة ونص القانون المنطبق عليها وذلك لإحالتها إلى المحكمة المختصة م ١٢٦٧ / ٣ إجراءات ويجب على النيابة العامة أن تقوم بإرسال جميع الأوراق إلى قلم كتاب المحكمة وذلك فى ظرف يومين لإعلان الخصوم بالحضور أمام المحكمة المختصة فى أقرب جلسة وفى المواعيد المقررة .

المطلب الثاني

الإحالة من المدعى المدنى

من بين طرق الإتهام التى سادت قديماً طريق الإتهام الشخصى وفيه يكون للمجنى عليه ومن حاق به ضرر أن يحرك الدعوى الجنائية ويسير فيها ضد الجانى وتطور الإتهام بعد ذلك وصار من حق المجتمع أن يقول الإتهام بواسطة النيابة العامة وبقي من نظام الإتهام الشخصى القديم أثر فى القوانين الحديثة ذلك الأثر هو حق المجنى عليه أو من أصابه ضرر من الجريمة فى أن يدعى مدنياً مباشرة أى حرك الدعوى الجنائية أمام المحكمة. (١)

وهذا ما يسمى بالرداع المباشر وهو اعطاء الحق لكل من أصابه ضرر من الجريمة أن يحرك الدعوى الجنائية مباشرة وذلك بمطالبته بحق فى التعويض أمام المحكمة الجنائية فيحرك بذلك الدعوى الجنائية التى لم يكن أى مرجع قد حركها من قبل .

ويختلف الإدعاء المباشر عن الإدعاء بالحق المدنى بالتبعية يكون المرجع الجنائى المختص هو الذى حرك الدعوى الجنائية وتكون الدعوى الجنائية بذلك قد دخلت بالفعل فى حوزة المحكمة. (٢)

(١) أ. د / عبد الفتاح مصطفى الصيغى ، تأصيل الإجراءات الجنائية ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢٩ .

(٢) أ. د / عبد الفتاح مصطفى الصيغى ، تأصيل الإجراءات الجنائية ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢٩ .

﴿ مبداء عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

وقد قرر الشارع هذا الحق للمدعى المدنى لتفادى تقاعس النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية لأمر تتعارض مع المصلحة العامة ويترتب عليه إهدار حق المتضرر من الجريمة فى أن ينال حقه فى التعويض فهو ضمانته للمدعى المدنى من تعسف النيابة العامة فى تصرفاتها بشكل يضر مصالحه فيكون له الحق فى الإلتجاء مباشرة إلى القضاء الجنائى لتلافى مثل هذا التعسف أو الإهمال قبل مصالحه .^(١)

وهذا الحق هو أسرع الطرق لوضع الدعوى فى حوزة قضاء الحكم ولعل فى وصفه بالمباشر أن يتخطى الخطوات التقليدية التى يتم اتباعها إذا كان الأمر بيد النيابة العامة .

ويلاحظ أن هذا الحق جاء على خلاف الأصل إذ الأصل أن تتولى النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية ونظراً لطبيعة هذا الحق الإستثنائية فقد قيد بعدة شروط :

(١) أ . د / حسام الدين محمد أحمد ، شرع قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ط ١ ص ٣٣٩ .

أ- أن تكون الجريمة محل الدعوى جنحة أو مخالفة :

الإدعاء المباشر قاصر على جرائم معينة وهي الجنح والمخالفات التي تقع من غير موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفة أو يسبها م ٢٣٢ / ٣ إجراءات .

وطبقاً لهذه المادة لا يجوز الإدعاء المباشر في الجنايات عموماً وذلك نظراً لخطورتها ولأن التحقيق الابتدائي واجب فيها كما لا يجوز الإدعاء المباشر إذا كانت الجريمة جنحة أو مخالفة وقعت من موظف أو يسببها عدا بعض الجرائم المستثناءة مثل جريمة استعمال السلطة أو الوظيفة في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة .

ب- أن تكون الدعوى مرفوعة من ذي صفة :

والمراد بذي الصفة هنا من أصابه ضرر من الجريمة ولا يشترط في المدعى أن يكون مجنياً عليه وإنما يكفي أن يكون متضرراً من الجريمة والإدعاء المباشر حق شخص بحث للمتضرر من الجريمة .^(١)

(١) أ. د. / عبد الفتاح الصيفي ، تأصيل الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٢٣١ .

ومن ثم إذا حول المضرور من الجريمة حقه فى التعويض للغير أو تنازل عن حقه هذا لغيره سواء بمقابل أو بدون مقابل فلا يجوز للمحال إليه ولا للمتنازل إليه أن يدعى بحقه مباشرة أمام القضاء الجنائى " حيث يشترط فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر أن يكون من تولى تحريكها قد أصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة وإلا كانت دعواه تلك غير مقبولة فى شقيها المدنى والجنائى لما هو مقرر من أن عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة يترتب عليه لزوماً وحتماً عدم قبول الشقى الآخر " .

ج- ألا تكون الدعوى محل تحقيق :

يشترط لصحة الإدعاء المباشر ألا تكون الجريمة المرتكبة محل تحقيق من النيابة العامة أو كانت النيابة العامة قد حفظت الأوراق بناء على محضر جمع الاستدلال فإن كانت النيابة العامة قد بدأت تحقيق الدعوى بالفعل فإن يد المضرور من الجريمة تغل عن الدعوى انتظاراً لما يسفر عنه التحقيق فإن أسفر عن رفع الدعوى أمام القضاء فقد تحقق له مراده أما إذا أصدرت سلطة التحقيق أمراً بالأوجه لإقامة الدعوى فليس أمام المدعى سوى الطعن فى هذا الأمر أمام غرفة المشورة .

د- أن تكون الدعوى مقبولة :

ويقصد بالدعوى هنا الدعوى المدنية والدعوى الجنائية أما الدعوى المدنية فلأنها الأساس في قيام أو دخول الدعوى الجنائية في حوزة القضاء ومن ثم اشترط في من يدعى مباشرة أن يكون له صفة بأن يكون قد لحقه ضرر من الجريمة سواء كان مجنياً عليه أو غيره وحتى تكون الدعوى المدنية مقبولة فإنه يجب أن تكون إجراءات رفعها صحيحة وذلك طبقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية أما بالنسبة للدعوى الجنائية فلأن الأصل في قبول هذه الدعوى الجنائية ألا يكون الحق في تحريك الدعوى الجنائية قد انقضى لأي سبب من أسباب الإنقضاء كما في حالة وفاة المتهم أو بالعفو أو مضي المدة أو بصدور حكم نهائي فيها أو أن يكون المضرور قد سبق أن اختار الطريق المدني للمطالبة بتعويض الضرر الذي لحق به وأخيراً فإن الدعوى الجنائية لا تكون مقبولة إذا صدر عن سلطة التحقيق أمراً بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية ورفض الاستئناف المقدم ضد هذا القرار .

إجراءات الإدعاء المباشر :

يتم الإدعاء المباشر عن طريق تكليف المتهم بالحضور " فمن المقرر أن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه

المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعدّد الخصومة بينه وبين المتهم إلا عن طريق تكليفه بالحضور أما المحكمة تكليفاً صحيحاً وما لم تتعدّد هذه الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة " (١) .

ويتمّ التكليف بالحضور بموجب صحيفة تعلن إلى المتهم " إن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتمّ به الإدعاء المباشر ويترتب عليه كافة الأثار وبدون إعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة " (٢) .

ويتضمن التكليف بالحضور بعض البيانات الجوهرية منها بيان موضوع الإتهام الذى ينسب إلى المتهم أى الجريمة التى ارتكبها ومواد القانون المتطبقة عليها والعقوبة المقررة لها ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة قبل إنعقاد الجلسة بيوم كامل فى المخالفات وبثلاثة أيام كاملة على الأقل فى الجرح غير مواعيد مسافة الطريق طبقاً للقواعد المقررة لذلك . وبهذه الإجراءات تتصل المحكمة بالدعوى وتنتهى تحركات الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من اختصاص النيابة فى مباشرة الدعوى الجنائية أمام القضاء .

(١) نقض ٢٣ / ٣ / ١٩٨٨ طعن رقم ٦٨٧٥ س ٥٥ ق مجموعة الأحكام س ٣٩ ص ٤٨٩ .
(٢) نقض ٢٠ / ٤ / ١٩٨٩ طعن رقم ٧٨٢ س ٥٨ ق مجموعة الأحكام س ٤٠ ص ٥٣٤

الفصل الثاني

تقيد المحكمة بأشخاص الدعوى

يتناول هذا الفصل تحديد أشخاص الدعوى ثم مدى جواز إدخال

أشخاص جدد وذلك في مبحثين :

المبحث الأول : المراد بأشخاص الدعوى .

المبحث الثاني : إدخال أشخاص جدد .

المبحث الأول

المراد بأشخاص الدعوى

يجب توجيه الدعوى العمومية إلى شخص مسئول جنائياً عن الجريمة

وذلك لأن الدعوى العمومية ليست دعوى عينية معينة لإزالة أو تغيير حالة ،

بل هي دعوى شخصية توجه إلى شخص يجب الحكم عليه بعقوبة^(١) .

ومن الخصائص الأساسية للعقوبة أنها شخصية ومعناها أن الجزاء

الجنائي لا ينبغي أن يطول بأثاره مباشرة إلا شخص المحكوم عليه نفي

جريمة دون سواه مهما قربت صلته بالمحكوم عليه فالعقوبة سواء توجهت

(١) جندى عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ، دار المؤلفات القانونية ، بيروت ، ج٣ ص

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

نحو حياة المالحوم عليه أو حرته أو ماله فإنه لا توقع إلا عليه ولا يجوز أن يتحملها الغير نيابة عن المالحوم عليه كما لا تورث عنه (١) .

وشخصية العقوبة تقتضى أن لا يسأل عن الجريمة ولا من كانت له صلة بها سواء كانت هذه الصلة بوصفه فاعلاً أصلياً لها أم كانت بوصفه شريكاً فيها " فمن المقرر فى التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل فى وقوعه ولا مجال للمسئولية المفترضة أو المسئولية التضامنية فى العقاب إلا استثناء وفى الحدود التى رضى عليها القانون " (٢) .

ويترتب على هذا القول نتيجة هامة من أن الدعوى العمومية لا ترفع إلا على شخص معين على أنه يجب من حيث مباشرة الدعوى العمومية التفرقة بين دورى التحقيق والمحاكمة .

فى دور التحقيق لا ينبغى أن يكون الشخص معروفاً معرفة نافية للجهاالة وبالتالي يجوز أن يوجه التحقيق ضد مجهول لأن الغرض من التحقيق هو البحث والتحرى عن مرتكب الجريمة لتقديمه للمحاكمة .

(١) د / رأفت عبد الفتاح حلوة ، مبادئ علم العقاب ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م ص ٤٩ .

(٢) نقض ١٥ / ١١ / ١٩٩٤ طعن رقم ٢٧٣٥٤ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ١٠٠١ .

وبالتالى لا مانع من توجيه التحقيق إلى مجهول حتى يتوصل إلى معرفته فتقدم دعواه إلى المحكمة أو يفشل فى الوصول إليه فيصرف النظر عن الدعوى مؤقتاً^(١) .

ويرجع السبب فى ذلك إلى أن صفة المتهم تلحق الشخص غالباً قبل رفع الدعوى الجنائية عليه وذلك لأن الدعوى الجنائية يصح أن تبدأ اجراءاتها قبل رفعها بزمن يقصر أو يطول والمتهم هو كل من تسبب إليه سلطة الإتهام ارتكاب فعل معين يعده القانون جريمة سواء بوصفه فاعلاً أو شريكاً وأهمية ثبوت هذه الصفة أنها تعنى فى قانون الإجراءات مركزاً قانونياً خاصاً يرتب آثاراً هامة فهى من جهة أخرى تمنحه بطريق التقابل حقوقاً و ضمانات تمكنه من الدفاع عن نفسه للخلاص من موقفه الحرج .^(٢)

ولا يكفى ارتكاب الشخص للجريمة حتى يعتبر متهماً بل يتعين تحريك الدعوى الجنائية قبله حتى تلحقه هذه الصفة ، وقد يتعدد الجناة إلا أن النيابة العامة فى حدود سلطتها التقديرية قد تحرك الدعوى الجنائية ضد أحدهم دون غيره وفى هذه الحالة يعتبر هذا الشخص وحده هو المتهم دون الآخر .

(١) أ . د / رؤف عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ١١٣ .

(٢) أ . د / عوض محمد ، قانون الإجراءات الجنائية و ، السابق ، ج١ ص ٥٥ .

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

ولا يجوز الخلط من الناحية القانونية بين المشتبه فيه والمتهم (١) . فلا يعتبر متهماً كل من قدم ضده بلاغ أو شطكوى أو أجرى بشأنه مأمور الضبط القضائي بعض التحريات أو الاستدلالات وإنما يعد مشتبهاً فيه ، أما فى دور المحاكمة فيقصد بأشخاص الدعوى الأشخاص الذين أقيمت عليهم الدعوى أى الذين شملهم أمر الإحالة وقد سبق القول أن أمر الإحالة يتضمن من بين ما يتضمن اسم المتهم وسنه وصناعته أى يتضمن تعريف المتهم تعريفاً نافياً للجهالة وإعناً لمبدأ الفصل بين سلطتى الإتهام والمحاكمة تلتزم سلطة الإتهام بتحديد أشخاص الدعوى وتلتزم سلطة المحاكمة بمحاكمة أشخاص الدعوى وليس لها إتهام متهمين آخرين غير من شملهم أمر الإحالة وإذا ثبت من التحقيق الذى أجرته النيابة العامة أثناء التنفيذ أن المتهم الذى حوكم هو غير من اتخذت اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده فإن ذلك يبطل اجراءات المحاكمة التى تمت ويبطل معها الحكم الذى بنى عليها ويتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة (٢) .

والبطلان هنا بطلان مطلق لتعلقه بالنظام العام .

(١) أ . د / أحمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٤٣٨ .

(٢) نقض ١٠ / ٥ / ١٩٦٠ م ، أحكام انقض س ١١ رقم ٨٢ ص ٤١٦ .

المبحث الثانى

إدخال أشخاص جدد

ينبغى أولاً التفرقة بين الدخول فى الدعوى بوالإدخال أما الدخول فهو فعل الشخص نفسه الذى يضع نفسه باختياره أما الإدخال فهو يتم قهراً عن الفرد والدخول فى الدعوى له حالت والإدخال فى الدعوى له حالات وتتناول هذه الحالات فيما يلى :

المطلب الأول

حالات الدخول فى الدعوى الجنائية

الدخول ضد المتهم :

وهذا الحق مقرر للمضروب من الجريمة حيث يجوز له فى أية حالة كانت عليها الدعوى إلى أن تتم المرافعة أن يدعى بحقوق مدنية ويضم دعواه إلى النيابة العامة وقد تقرر هذا الحق بمقتضى المادة ٢٥١ اجراءات والتي تنص على أن " لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور قرار باقفال باب المرافعة " .

وأساس التدخل هنا الضرر الذى لحق المدعى من جراء الجريمة فإن

لم يكن قد أصابه ضرر ولو كان المجنى نعليه نفسه فليس له أن يتدخل وإن

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

تدخل رفض تدخله ، كذلك لا يقبل التدخل إذا ترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

وهذا التدخل اختياري من قبل ائلمدعى بالحق المدني إن شاء استعمله وإن شاء لجأ إلى القضاء المدني ولا يجوز للنيابة العامة إدخال المدعى بالحق المدني حيث لا مصلحة لها في ذلك حيث لا صفة لها في طلب التعويض .^(١)

الدخول لمصلحة المتهم :

وهذا الحق مقرر للمسئول عن الحق المدني بمقتضى المادة ٢٥٤ اجراءات والتي تنص على أن " للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى وللنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية المعارضة في قبول تدخله " .

ويكون الدخول في هذه الحالة للدفاع عن المتهم حيث إن مصلحة المسئول عن الحق المدني تتحقق إذا تحققت براءة المتهم .

وفيما عدا ذلك لا يجوز تدخل الغير في الدعوى سواء كان قريباً أو صديقاً للمتهم لاثبات براءته أو تدخل شخص يفرض نفسه على المحكمة رغم أنف النيابة العامة باعتباره فاعلاً للجريمة أو شريكاً لأن الدعوى الجنائية لا تجوز مباشرتها إلا من النيابة العامة .

(١) جندى عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ، السابق ، ج٣ ص ٥٦٩ .

المطلب الثاني

ب- حالات الإدخال :

الإدخال من النيابة العامة :

النيابة العامة هي سلطة الإتهام وقد أناط بها الشارع دون غيرها سلطة رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها كما أناط بها سلطة تتبع الجرائم ومرتكبيها وصولاً إلى إيقاع العقاب عليهم باعتبار ذلك حقاً من حقوق الدولة وباعتبارها ممثلة للدولة في المطالبة بهذا الحق والنيابة العامة في تتبعها لمرتكبي الجرائم لها سلطة توجيه الإتهام ضد كل شخص مشتبه في أنه فاعل للجريمة أو شريك فيها وذلك لأن التحقيق يجرى بصفة عينية بشأن جريمة معينة لا بصفة شخصية في حق شخص معين ويشمل هذا الحق سلطة التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق الابتدائي وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة حيث يجوز للنيابة العامة إدخال متهمين جدد في الدعوى إلى المحكمة المختصة حيث يجوز للنيابة العامة إدخال متهمين جدد في الدعوى أثناء نظرها أمام محكمة الدرجة الأولى شريطة أن يكون ذلك قبل اقفال باب المرافعة حتى يتسنى للمتهم الذي تم ادخاله الدفاع عن نفسه ولا يجوز هذا أمام محكمة الاستئناف لما يترتب عليه من حرمان المتهم من إحدى درجتي التقاضي ويخل بحقه الكامل في الدفاع عن نفسه .

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

وبالإضافة إلى حق النيابة العامة في إدخال أشخاص جدد في الدعوى لها كذلك حق إدخال المسنول عن الحق المدنى للحكم نعليه بالمصاريف المستحقة للحكومة وقد تضمنت هذا الحق المادة ٢٥٣ / ٣ اجراءات حيث نصت على أن : " للنيابة العامة أن تدخل المسنولين عن الحقوق المدنية ولو لم يكن فى الدعوى مكدع بحقوق مدنية للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة " .

الإدخال عن المدعى المدنى :

للمضرور من الجريمة أن يرفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة فى الجنج والمخالفات وهو ما يسمى بالإدعاد المباشر وقد سبق الحديث عنه وله كذلك أن يقيم نفسه مدعياً بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بعدرفع الدعوى إليها ولو فى مواجهة شخص جديد لم ترفع عليه الدعوى وترفع الدعوى فى هذه الحالة باعلان على يد محضر أو بطلب فى الجلسة التى تنظر فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضراً وإلا يجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى المدنى باعلان المتهم بطلباته م ٢٥١ / ٢ اجراءات ويبقى حق المضرور فى رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية قائماً حتى تصدر المحكمة قرارها باقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ اجراءات فإن رفعها بعد ذلك تكون غير مقبولة م / ٢٥١ / ١ اجراءات ، ولا يجوز للمدعى المدنى طلب فتح باب المرافعة حتى يتسنى له رفع دعواه .

ومن المقرر أن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعدّد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً وما لم تتعدّد هذه الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة^(١).

الإدخال من المحكمة :

القاعدة العامة أن المحكمة تتقيد في نظرها للدعوى بالأشخاص الذين شملهم أمر الإحالة أو تم إدخالهم في الدعوى من النيابة العامة أو قاض التحقيق أو المدعى المدني .

واستثناء من هذه القاعدة يجوز للمحكمة إدخال أشخاص جدد لم يشملهم أمر الإحالة وهو ما يسمى بحق التصدي وقد تقرر هذا الحق بمقتضى المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ اجراءات ويبرره أن تصرف النيابة العامة

(١) نقض ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٨ م طعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق مجموعة الأحكام س ٣٩ ص ٤٨٩ .

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

فى الإتهام قد يكون خاطئاً أو على الأقل سئ التقدير ، ومن ثم كان لابد من وسيلة رقابة قضائية على سلطة النيابة العامة فى هذا الشأن .

وقد تفرح حق التصدى لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض وللمحاكم عموماً فى جرائم الجلسات ، ذلك على النحو الآتى :

التصدى من محكمة الجنايات :

طبقاً للمادة ١١ اجراءات " إذا رأت المحكمة الجنايات فى دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو أن هناك جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها وللمحكمة أن تتدب أحد أعضائها للقيام باجراءات التحقيق .. "

ويقرر هذا النص لمحكمة الجنايات حق إقامة الدعوى على أشخاص جدد لم يشملهم قرار الإحالة وذلك بأن تصدر قراراً بإحالة المتهمين الجدد إلى النيابة العامة أو أن تتدب أحد أعضائها للتحقيق تويكون للنيابة العامة أو العضو المنتدب بعد ذلك إذا كانت دلائل الإتهام كافية أن يصدر قراراً بإحالة الجريمة الجريمة إلى محكمة الجنح المختصة لنظرها إذا كانت الجريمة جنحة

أو مخالفاً أو إلى محكمة الجنايات إذا كانت الجريمة جنائية فإذا كانت المحكمة الأخيرة هي نفسها المحكمة التي سبق لها أن حركت الدعوى بشأنها وجب أن تنظرها دائرة أخرى لا يجلس فيها أحد من المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى وواضح أن نطاق هذا الحق قاصر على تحريك الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لتحقيقها وشرطه أن يكون ذلك بصدد دعوى تنظرها المحكمة وأن تستشف المحكمة من خلال قراءتها لأوراق الدعوى التي تنظرها أن ثمة تقصيراً من النيابة العامة في عملها كسلطة اتهام ، تقول محكمة النقض : " لا يترتب على استعمال حق التصدي للدعوى الجنائية غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنذور لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدنذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها " (١)

" وحق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ اجراءات متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم باجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن " (٢)

(١) نقض ٢ / ٣ / ١٩٥٩ م طعن رقم ٣١٤٣ سنة ٢٨ ق مجموعة الأحكام س ١٠ ص ٣٥٧ .

(٢) نقض ٤ / ٢ / ١٩٧٩ طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق س ٣٠ ص ٢٠٣ .

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

وخالصة هذا الحق أن يجوز للمحكمة إدخال أشخاص جددت الدعوى غير من شملهم أمر الإحالة إذا تبين لها أن هناك أشخاص آخرون لم يشملهم قرار الإحالة وأن هؤلاء الأشخاص كان لهم صلة بالواقعة موضوع الدعوى سواء بوصفهم فاعلين أو شركاء أو تبين لها أن هناك متهم أو متهمون لم تتم إحالتهم للمحاكمة أمامها وارتكبوا جنائية أو جنحة مرتبطة بالجريمة التي تنتظرها المحكمة .

التصدى من محكمة النقض :

الأصل أن محكمة النقض لا تنتظر موضوعات الدعاوى التي يطعن أمامها فى الأحكام الصادرة فيها وإنما تراثب فقط سلامة تطبيق القانون فى الأحكام المطعون فيها فإذا رأت خطأ فى تطبيق القانون فإنها تنقض الحكم وتحيله إلى محمة الجنائيات أو محكمة الجنج المستأنفة لتفضل فيها من جديد فإذا أصدر الحكم واطعن فيه بالنقض للمرة الثانية فإن محكمة النقض لا يقتصر عملها على مراتبة سلامة تطبيق القانون بل تنقلب إلى محكمة موضوع وتبحث موضوع الدعوى نفسه فإن تبين لها أثناء بحثها لموضوع الدعوى وجود أشخاص جدد لم يشملهم قرار الإحالة كان لها سلطة تحريك الدعوى بشأنهم طبقاً لما هو مبين بالمادة ١١ إجراءات وقد تقرر هذا الحق

بمقتضى المادة ١٢ اجراءات والتي تنص على أن " للدائرة الجنائية محكمة النقض بمنتظر الموضوع بناء على الطعن فى المرة الثانية حق إقامة الدعوى طبقاً لما هو مقرر بالمادة السابقة " المادة " اجراءات " .

تقول محكمة النقض " الاصل ههو الفضل بين سلطتى الإتهام والمحاكمة حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية .. إلا أنه أجاز من باب الإستثناء لكل من محكمة الجنايات وللدوائر الجنائية بمحكمة النقض فى حالى نظر الموضوع بناءً على الطعن فى المرة الثانية لدواع من المصلحة العليا ولاعتبارات قدرها الشارع نفسه وهى بصدد الدعوى المعروضة عليها أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها .^(١)

جرائم الجلسات :

لجميع المحاكم على اختلاف أنواعها الحق فى التصدى لما يقع فى جلساتها من اخلال بنظام هذه الجلسات ولما يقع فى هذه الجلسات من جرائم وذلك حفاظاً على هيبه المحاكم وصوناً لحرمة جلساتها .

(١) نقض ٢ / ٣ / ١٩٥٩ م طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق مجموعة الأحكام س ١٠ ص ٢٥٧ .

﴿ مدا عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

ويقصد بالجلسة هنا المكان والزمان الذى تتعقد فيه المحكمة هذا ويختلف نطاق التصدى هنا باختلاف الجريمة المرتكبة وذلك على النحو الآتى:

١- الإخلال بنظام الجلسة :

تنص المادة ٢٤٣ اجراءات على أن ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها وله فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فإن لم يمتثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرة جنيهاً ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه .

وإعمالاً لهذا النص إذا أتى الشخص إتصلاً أو أقوالاً من شأنها الإخلال بنظام الجلسة فلرئيس الجلسة إخراجها منها فإن تمادى ورفض الخروج من الجلسة فلرئيس الجلسة أن يتصدى لهذه الجريمة ليس فقط بتحريك الدعوى عنها وإحالتها للنيابة العامة للتحقيق بل بإقامة الدعوى والحكم على المتهم دون حاجة إلى سماع أقوال النيابة العامة ولكنها ملزمة لسماع أقوال المتهم .

ويلاحظ أخيراً أن للمحكمة أن ترجع عن الحكم الذى أصدرته إلى ما قبل نه . اية الجلسة ، فإذا انتهت الجلسة دون تحقق هذا العدول أصبح الحكم باتاً لا يقبل الطعن فيه بالإستئناف طبقاً للنص ولا بالمعارضة حيث إنه بالقطع حكم حضورى .

ب- ارتكاب جريمة أثناء الجلسة :

تنص المادة ٢٤٤٤ اجراءات على أنه " إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أو تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣ ، ٨ ، ٩ من قانون الإجراءات ، أما إذا وقعت جنابة يصدر رئيس المحكمة أمراً بأحالة المتهم إلى النيابة العامة .. وفي جميع الأحوال يحرر رئيس المحكمة محضراً ويأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك. وواضح من النص أن الجرائم التي تقع أثناء الجلسة إما أن تكون جنحة أو مخالفة أو جنابة وأن سلطة المحكمة في التصدي لهذه الجرائم يختلف باختلاف نوعها ، فإن كانت الجريمة جنحة أو مخالفة جاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في احوال وأن تحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم والنص عام في كل ما يقع في الجلسة من جنح ومخالفات حتى وإن كانت من الجرائم التي يتوقف فيها تحريك الدعوى على شكوى أو طلب كجرائم السب والقذف أما إذا كانت الجريمة جنابة فإن سلطة المحكمة بشأنها تقتصر على مجرد تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم دون أن تتولى التحقيق والمحاكمة وإصدار الحكم فيها .

الفصل الثالث

تقييد المحكمة بوقائع الدعوى

الأصل أن الدعوى الجنائية متى خلت في حوزة القضاء فإن سلطته تقتصر على الجريمة المرفوعة عنها الدعوى ولا يجوز للقضاء أن يمد سلطته إلى غير الجريمة بسبب الدعوى الجنائية التي دخلت في حوزته وأساس هذا المبدأ هو انفصل بين سلطتي الإتهام والحكم فسلطة الإتهام تحدد واقعة الدعوى وسلطة الحكم تطبيق القانون على هذه الوقائع وتحدد في هذا الفصل المراد بواقعة الدعوى ومدى التزام المحكمة بتكليف الواقعة

المبحث الأول

المراد بواقعة الدعوى

تحدد واقعة الدعوى قبل دخولها حوزة المحكمة وتختلف طريقة

تحديد هذه الواقعة باختلاف نوع المحكمة وذلك على النحو الآتي :

تحديد واقعة الدعوى أمام محكمة أول درجة .

تحال الدعوى إلى محكمة أول درجة بأمر إحالة صادر من سلطة التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو عن طريق تكليف المتهم بالحضور في الإدعاء المباشر .

وينبغي أن يتضمن أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور بياناً

مفصلاً بالواقعة محل الإتهام وكذلك تكييف هذه الواقعة تكييفاً قانونياً وتحديد النص الواجب التطبيق وهذا ما لتكييف يفيد في تحديد المحكمة المختصة ، كما أنه يحدد لهذه المحكمة الواقعة التي ينبغي أن تفصل فيها ، كما أنه يعد تطبيقاً سليماً لمبدأ الفصل بين سلطة الإتهام وسلطة المحاكمة ، حيث يحدد مجال عمل كل سلطة الإتهام وسلطة المحاكمة ، حيث يحدد مجال عمل كل سلطة وإعمالاً لهذا المبدأ تقوم النيابة بإجراء التحقيق في الدعوى فهي التي تقيم الدعوى وتمارسها ولها بمقتضى ذلك توجيه الإتهام في أى جريمة وضد أى شخص بل لها كذلك أن تطلب من المحكمة إضافة تهمة جديدة مما ينبغي عليه تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم إلا أن ذلك شروط بأن يكون أمام محكمة أول درجة حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتى التقاضى " (١) .

وفي المقابل تلتزم سلطة الحكم بما أحيل إليها من وقائع شملها التحقيق الذى أجرته سلطة التحقيق " فالأصل أنه ينبغي على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات " (١) .

(١) أ . د / محمد عبد الغريب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ٩٦ / ١٩٩٧ م ط ٢ ج ٢ ص ١٢٠٩ .
 (١) تقض ٧ / ١٠ / ١٩٩١ م طعن رقم ٧٨٩٦ س ٦٠ ق مجموعة الأحكام س ٢ ص ٩٧٥ .

• وإذا تراءى للمحكمة أن هناك وقائع لم ترفع عنها الدعوى فليس لها إذا أن تلتفت نظر النيابة العامة إلى هذه الوقائع حيث " تقيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى كما وردت بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وفقاً للمادة ٣٠٧ اجراءات فإذا دانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها ، بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها إليها ، فإنها تكون قد أخطأت لأنها عاقبت الطاعن عن واقعة لم ترفع مبيها الدعوى عليه مما يقتضى بطلان الحكم الابتدائي" (١) .

والفصل فيما إذا كانت المحكمة التزمت بعينية الدعوى من عدمه هو تماثل الواقعة التي قضت فيها المحكمة والواقعة التي رفعت عنها الدعوى أو بعدم تماثلها ويتحقق هذا التماثل إذا كانت الواقعة التي قضت فيها المحكمة تملك ذات العناصر والأركان التي يتكون منها الركن المادى والمعنوى للتهمة الواردة بورقة التكليف بالحضور أو أمر الإحالة ، أما إذا كان ما قضت فيه المحكمة هو فى حقيقته قضاء فى واقعة مختلفة عن واقعة الدعوى تالمطروحة وتستقل عنها فى عناصرها وأركانها ، ولم تكن واردة فى أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وليست مثله بما ورد فيها اتصالاً لا يقبل

(١) نقض ١٢ / ١ / ١٩٥٩ طعن رقم ١١٢٣ س ٢٨ ق مجموعة الأحكام س ١٠ ص ٤٠ .

التجزئة أو الإقتسام فإن هذا الذى أجرته المحكمة يكون إضافة لوقائع جديدة مما لا يجوز لها اجراؤه من تلقاء نفسها".^(١)

فالمحكمة مقيدة إذن بالوقائع المرفوعة بها الدعوى وبحثها يدور حول مدى ثبوت اركان المتهم لهذه الوقائع من عدمه فإن ثبت ارتكابه لها حكمت بالإدانة وإن ثبت عدم ارتكابه لها حكمت بالبراءة ولا يجوز لها أن تدينه على واقعة لم ترفع بها الدعوى وحتى يتم مراقبة تطبيق المحكمة لهذا المبدأ " ينبغي أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوته وقوعها من المتهم وإلا كان الحكم قاصراً".^(٢)

المراد بالواقعة أمام محكمة ثانى درجة :

الإستئناف طريق طعن عادى فى الأحكام الصادرة من محاكم الجناح والمخالفات فى الدعوى الجنائية والدعوى المدنية ويهدف إلى طرح الدعوى على محكمة أعلا درجة لإعادة الفصل فيها والإستئناف هو تطبيق مبدأ التفاضى على درجتين الذى يعد أحد المبادئ التى يقوم عليها نظام الإجراءات الجنائية.^(٣)

(١) نقض ١٩ / ٦ / ١٩٦١ طعن رقم ١٣٨ س ١٢ ص ٧١٦ .

(٢) نقض ٩ / ١٠ / ١٩٩٤ م طعن رقم ١٣١١٢ س ٦١ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ٨٣٠ .

(٣) نقض ٩ / ١٠ / ١٩٩٤ م طعن رقم ١٣١١٢ س ٦١ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ٨٣٠ .

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

وإعمالاً لهذا المبدأ أجاز الشارع الطعن فى الأحكام بغية الوصول عن طريقه إلى الحقيقة الواقعية المبنية على الأوراق والمرافعات وذلك بعد تمحيص أدلة الواقعة والنصوص القانونية من جديد لتدارك ما سبق أى وقعت فيه المحكمة المصدرة للحكم المطعون فيه من أخطاء اسواء من ناحية الواقع أو من ناحية القانون وإذا كانت الدعوى الجنائية تصل إلى محكمة الدرجة الأولى عن طريق أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وأنها مقيدة بالوقائع التى سبق تحقيقها وتضمنها أمر الإحالة أو التكليف بالحضور فإن الدعوى اتلجنائية تصل إلى محكمة ثان درجة عن طريق استئناف الحكم ويحصل الإستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو إعلان الحكم الغيابى أو من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو إعلان الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة فى الحالات التى يجوز فيها ذلك وللنائب العام أن يستأنف فى ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم وله أن يقرر بالإستئناف فى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الإستئناف " م ٤٠٦ إجراءات .

ويحدد قلم الكتاب للمستأنف فى تقرير الإستئناف تاريخ الجلسة التى حددت لنظره ويعتبر ذلك إعلاناً لها ولو كان التقرير من وكيل ولا يكون هذا التاريخ قبل مضى ثلاثة أيام كاملة وتكلف النيابة العامة الخصوم الآخرين

بالحضور م ٤٠٨ إجراءات وبتقرير الإستئناف تتصل المحكمة الإستئنافية بالدعوى .. وتدخل فى حوزتها" (١) .

وبعد رفع الإستئناف إلى الدائرة المختصة وإعلان الخصوم بضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الإستئناف تقريراً موقعاً عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخصاً لوقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والإجراءات التى تمت" م ٤١١ إجراءات. ويسمى هذا التقرير بتقرير التلخيص " وهو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات" (٢) " ولما كان القانون أوجب فى المادة ٤١١ إجراءات أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الإستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى وقعت والإجراءات التى تمت وإلإفان المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية لصحة حكمها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً نتيجة هذا البطلان فى الإجراءات" (٣) " ولم يدتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى" (٤)

(١) أ . د / محمد يحيى نالدين عوض ، القانون الجنائى ، إجراءاته ، قص ٨٣٧ ، أ . د . /

أحمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٩٥٠ .

(٢) نقض ١١ / ٤ / ١٩٩١م طعن رقم ١٢٧٦٥ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ٦١١ .

(٣) نقض ١١ / ١٠ / ١٩٩٩م طعن رقم ١٠٧٠٣ س ٦٤ ق مجلة القضاء س ٣١ العدد الأول والثانى يناير - ديسمبر ١٩٩٩ م ص ٧٨٧ .

(٤) نقض ٢١ / ٥ / ١٩٨٦م طعن رقم ٢١١٧ س ٥٦ ق مجموعة الأحكام س ٣٧ ص ٥٧٢ .

(ب) مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية (ب)

ويوجب القانون تلاوة تقرير التلخيص قبل أى إجراءات آخر حتى يسلم القضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسر مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم".^(١)

وللخصوم ابداء ما يرونه من دفاع على ما جاء بتقرير التلخيص فإذا لم يبدأ أحد الخصوم دفاعه له ان يثير هذا الدفع لأول مرة أقسام محكمة النقض. فإذا كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعنين لم يعترضوا على ما تضمنه التقرير الذى أثبت فى الحكم المطعون فيه أنه تلى بمعرفة رئيس المحكمة ، فلا يجوز لخصم من بعد النفى عليه بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذا كان عليهم ان رأوا أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمهم أن يوضحوها فى دفاعهم".^(٢)

ومتى تم تلاوة تقرير التلخيص فإنه يعد من الأوراق المتممة لمحضر الجلسة فى شأن إثبات اجراءات المحاكمة " ولما كان الاصل فى الإجراءات مأنها روعيت وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن أن يحجد ما أثبتته من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير".^(٣)

(١) نقض ٢٣ / ١١ / ١٩٩٤م طعن رقم ٢٧٩٥٤ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ١٢٣.

(٢) نقض ٢١ / ٥ / ١٩٨٦ م طعن رقم ٢١١٧ س ٥٦ ق مجموعة الأحكام س ٢٧ ص ٥٧٢.

(٣) نقض ٦ / ٦ / ١٩٧٦م طعن رقم ٢٦٦ س ٤٦ ق مجموعة الأحكام س ٧٢ ص ٦٠٨ .

أولاً : واقعة الدعوى أمام محكمة أول درجة :

تتقيد المحكمة الإستئنافية بما ورد فى أمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور من وقائع وأشخاص شأنها فى ذلك شأن محكمة أول درجة فأتصال محكمة ثان درجة بالدعوى مقيد بالوقائع التى طرحت على محكمة دأول درجة ولا يجوز تصدى محكمة ثان درجة لدعوى لم تتصل فيها محكمة أول درجة فإذا تبين أن هناك واقعة لم يتم الفصل فيها من محكمة أول درجة فليس لمحكمة ثان درجة التعرض لها وإنما تعاد إلى محكمة أول درجة للفصل فيها لأن فصل محكمة ثان درجة فيها يترتب عليه حرمان الطاعنين من درجة من درجات التقاض وهو ما يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام لتعلقه بالنظام القضائى و درجاته" (١) .

ثانياً : تقرير الإستئناف :

للخصم الحق فى أن يرضى بالحكم الابتدائى فلا يستأنفه وله من باب أولى أن يقصد استئنافه على شطر من الحكم الابتدائى ويرضى بسائر أجزائه (٢) وتتقيد المحكمة الإستئنافية بتقرير الإستئناف لأنه إذا تعدته تكون قد فصلت فيما لم يطلب منها فيكون قضاؤه باطلاً (٣) ولما كان صاحب الحق فى الإستئناف يحدد تظلمه من ناحية الوقائع والأشخاص لذلك وجب على المحكمة الإستئنافية ألا تتظر إلا فيما حدده المستأنف "

(١) نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٩م طعن رقم ٢٧٢٧ س ٥٧ ق مجموعة الأحكام س ٤٠٤ ص ٨٥
 (٢) أ . د محمود نجيب حسنى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ١٠٧٨ .
 (٣) أ . د محمد محيى الدين عوض ، القانون الجنائى ، إجراءاته ، ص ٨٥٤ .

" فتقرير الإستئناف هو المرجع من تعرض حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم فلا تتصل المحكمة الإستئنافية بغير الموضوع الذى طرح لديها بموجب تقرير الإستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب" (١) . فالأصل فى الطعن يعابه أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه ولا تتجاوز موضوع الطعن فى النظر وأنه لا يفيد من الطعن إلا صاحبه ولا يتعرب أثره إلى غيره وذلك طبعاً لقاعدة استقلال الطعن وقاعدة الأثر النسبى للطعن" (٢).

ثالثاً : صفة المستأنف :

تنقيد المحكمة الإستئنافية بصفة المستأنف (٣) فإذا فصل الحكم الإبتدائى فى الدعويين الجنائية والمدنية فإن استأنف أحد الخصوم لا يطرح أمام المحكمة الإستئنافية إلا الدعوى التى كان خصماً فيها أمام محكمة الدرجة الاولى أما الدعوى الأخرى فلا صفة له فيها ، ومن ثم لا يطدحها استئنافه على المحكمة الإستئنافية .

(١) نقض ٧ / ٣ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٢١٧٨١ س ٦٣ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ١٥ ،
٤ / ٤ / ١٩٩١ م طعن رقم ١١٥٤٢ س ٥٩ مجموعة الأحكام س ٣٩ ص ١٩٩ .
(٢) نقض ٢١ / ١ / ١٩٨٨ م طعن رقم ٧٥٠١ س ٥٦ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ٥٩١
(٣) أ . د محمود نجيب حسن ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ١٧٩ .

وتطبيقاً لذلك فإن استئناف النيابة العامة لا يطرح على المحكمة الإستئنافية للدعوى المدنية إذ لا صفة لها فيها واستئناف المدعى المدني و المسئول عن الحق المدني لا يطمحان الدعوى الجنائية أما المتهم فإن استئنافه يطرح الدعويين معاً أو إحداهما فقط وفقاً لما جاء بتقرير الإستئناف .
واقعة الدعوى أمام محكمة النقض :

النقيض طريق غير عادي للطعن في الحكم النهائي الصادر من المحاكم العادية يقتضى عرضه على محكمة عليا واحدة لمراجعته من ناحية صحة اجراءات نظر الدعوى وقانونية النتائج التي انتهى إليها ، وتعرض الدعوى على محكمة النقض في حالتين الحالة الأولى حالة الطعن في الحكم لأول مرة والحالة الثانية حالة الطعن في الحكم لثاني مرة وتختلف واقعة الدعوى في الحالتين على النحو الآتي :

أ- حالة الطعن في الحكم لأول مرة :

إن الطعن في الحكم بالنقض لأول مرة يستهدف فحص الحكم للتحقق من مطابقته للقانون ، سواء من حيث القواعد الموضوعية التي طبقها أو من حيث اجراءات تشوئه أو الإجراءات التي استند إليها ولا يهدف الطعن بالنقض إلى إعادة عرض الدعوى على القضاء ، فالعرض أنها عرضت على درجتين قبل أن يطعن في الحكم بالنقض وإنما يهدف إلى عرض الحكم على

﴿ مبداء عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

محكمة النقض لفحصه في ذاته واستقلالاً عن وقائع الدعوى لتقدير مدى اتفائه مع القانون^(١) ولا يهدف الطعن بالنقض إلى إعادة فحص وقائع الدعوى للتحقق من ثبوتها أو تحري كفييتها وإنما يفترض التسليم بهذه الوقائع على النحو الذي قدرته في شأنها محكمة الموضوع فمحكمة النقض في حالة الطعن أمامها لأول مدة هي محكمة قانون وليست محكمة وقائع . ويحصل الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت و التقرير بالنقض شأنه شأن التقرير بالإستئناف اجراء شكلي جوهره إعلان شفوي يفصح به الطاعن عن إرادته في الإعتراض على الحكم في قالب النقض وبهذا الإجراء تتصل محكمة النقض بالحكم " فمن المقرر أن مجرد التقرير بالطعن بالنقض في قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالاً قانونياً صحيحاً من قدم التقرير في ميعاده القانوني "^(٢) وبتقرير الطعن يتحدد الجزء المطعون فيه والقاعدة أن محكمة تتقيد بما طعن فيه من الحكم دون غيره مثلاً لا يجوز أن تجاوز موضوع الطعن في النظر وهو ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون النقض بقولها " لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقاً بالأوجه التي بنى عليها

(١) أ . د / محمود نجيب حسن ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ١٨٥ .

(٢) نقض ٢٩ / ٤ / ١٩٨٥ م طعن رقم ٢٦٩٤ س ادق مجموعة الأحكام س ٢٦ ص

النقض " فلكل خصم من الخصوم أن يطعن بالنسبة لكل ما قضى به عليه أو أن يقتصر طعنه على جزء فقط مما قضى به أو أكثر .

ومعنى ذلك أنه إذا كانت الدعوى الجنائية قد صدر فيها حكم فى أكثر من تهمة ، كانت أسباب الطعن موجهة إلى الحكم فيما قضى به بالنسبة لبعض التهم دون البعض الآخر فلا يجوز لمكمة النقض أن تنقض الحكم إلا بالنسبة للجزء المطعون فيه وهذا القيد العام يستوى فيه جميع إذا أنه قيد موضوعى ينصرف إلى أسباب الطعن وقد أورد المشرع على هذه القاعدة استثناء أجاز بمقتضاه نقض الحكم لغير الأوجه التى بنى عليها الطعن عندما تكون التجزئة غير ممكنة ويتحقق هذا إذا كان ما نقض من الحكم يكون كلاً لا يتجزأ مع أجزاء أخرى فيه لم تتناولها أوجه الطعن ففى هذه الحالة ، يجب نقض الأجزاء الأخرى حتى لا يحصل تضارب بين اجزاء الحكم الأحد " نقض الحكم فى جريمة يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من جرائم أخرى " (١)

فتنقضى الحكم بالنسبة لتهمة يقتضى نقضه بالنسبة لجميع التهم المسندة إلى الطاعن ما دام أن الحكم قد اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدهما خعملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات " (٢) غير أنه " لا

(١) نقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٦م طعن رقم ٢٨١٣ س ٥٦ مجموعة الأحكام س ٣٧ ص ٨٥٥ .

(٢) نقض ١٩ / ٤ / ١٩٨٤م طعن رقم ٩٩ س ٣٥ مجموعة الأحكام ص ٤٤٠ .

مجال للبت فى الإرتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إلا فى حالة اتصال محكمة الموضوع بالدعاوى الأخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها بالإرتباط وهو ما لا يقبل من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام المحكمة النقض باجرانه "٣) وواضح أن أعمال هذا الإستثناء يتطلب شرطين :

الأول: أن تكون أجزاء الحكم جميعاً مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة
الثانى: أن يكون الطعن مقبولاً بالنسبة لجميع الأجزاء التى بت عليها الطعن
به حالة الطعن فى الحكم لثانى مرة :

عندما تنقض محكمة النقض الحكم فإنها تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة للحكم فيها من جديد والحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى يجب ، الطعن فيه من جديد بطريق النقض وقد خول المشروع لمحكمة النقض فى هذه الحالة التعرض للموضوع والحكم فى الدعوى متبعة فى ذلك الإجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت وذلك بعدة شروط (١)
١- أن تكون محكمة النقض قد نقضت الحكم المطعون فيه فى المرة الأولى فلا يكفى أن يكون الحكم قد طعن فيه من قبل ، بل يلزم أن يكون قد قضى فى موضوع الطعن الأول بنقض الحكم وإعادته إلى المحكمة المختصة.

(٣) نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٥ م طعن نرقم ٤٢٠٩ س ٥٤ ق مجموعة الأحكام س ٢٦ ص ٤٩٦ .
(١) أ . د / مأمون سلامة ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المعد ، السابق ، ص ٥٨٤ .

٢- أن يطعن في الحكم الصادر منلا المحكمة إليها الدعوى بالنقض

ويقضى في الطعن بقبوله ونقض الحكم .

٣- أن يكون كلا من الحكمين المنقوضين في المرة الأولى والثانية قد

فصلا في الموضوع .

إذا توافرت هذه الشروط فإن محكمة دالمنقض تحكم في الموضوع

متبعة ذات الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت بحسب

مقيدة بطبيعة الحال بالحدود التي نقض الحكم بشأنها في الحالتين .

واقعة الدعوى أمام محكمة الإعادة :

إذا طعن في الحكم بالنقض وكان الطعن مبنياً على وقوع بطلان في

الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة

من قضاة آخرين غير الذين أصدروا الحكم المطعون فيه .^(١)

والقاعدة أن القضاء بنقض الحكم يعيد الدعوى إلى المحكمة بحالتها

التي كانت عليها قبل نقض الحكم " فالأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة

يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم

(١) أ . د / محمد عيد الغريب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، السبق ، ص ٢٤٤ .

(١١) مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية (١١)

المنقوض^(١) فإذا كانت الأحوال إلى المحكمة الجزئية فإنها تنظر الدعوى من جديد مقيدة بالواقعة كما وردت في أمر التكليف بالحضور الذى رفعت الدعوى بمقتضاه لأول مرة وإذا أحيلت إلى المحكمة الإستثنائية فإنها تنظرها بحالتها التى كانت عليها وقت رفع الإستئناف إليها^(٢) ونظراً لأن نقض الحكم يترتب عليه سقوطه وإلغاء الآثار المترتبة عليه فإن الدعوى تحال إلى المحكمة المختصة لتفصل فيها فى حدود ما نقض من الحكم فحدود ما نقض من الحكم فحدود الدعوى أمام المحكمة التى تحال إليها الدعوى نوعان حدود الدعوى أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه والحدود التى نقض فيها الحكم. (٣)

فإذا كان الجزء المنقوض هو الخاص بالدعوى الجنائية فتتقيد المحكمة بذلك الجزء فقط ، لا يجوز لها التعرض للتهم الأخرى التى لم ينقض الحكم بشأنها فالأصل أن تنقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التى كانت عليها لتستأنف سيرها من النقطة التى وقفت عندها

(١) نقض ٧ / ٣ / ١٩٩١ م طعن رقم ١٩٤ س ٠٦ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ٤٧٩ ،
نقض ١٧ / ١ / ١٩٩١ م طعن رقم ٦١٣٣٣ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ١١٠ .

(٢) أ . د / مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٥٧٩ .

(٣) أ ؟ د / محمود نجيب حسن ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ص ١٢٤٤ .

قبل صدور الحكم المنقوض إلا أن حد ذلك ألا تتعرض محكمة الإعادة لما أيرمته محكمة النقض من الحكم المنقوض ولا لما لم تعرض له هذه المحكمة منه ضرورة أن اتصال محكمة النقض بالحكم المطعون فيه لا يكون إلا من الوجوه التي بنى عليها الطعن " (١).

فإذا كانت المحكمة المنقوض حكمها قد أغفلت الفصل في الدعوى المدنية المقامة أمامها ولم يطعن في الحكم من هذه الناحية فلا يجوز الإدعاء مدنياً أمام محكمة الإعادة من جديد لأن انفراد المتهم بالطعن في الحكم يوجب عدم إضراره بطعنه يستوى في ذلك أن يكون الضرر من ناحية العقوبة الجنائية أو التعويض المدني ولأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

(١) نقض ٧ / ٤ / ١٩٩٩ م طعن رقم ٢٢٨٣٥ س ٦٨ ق مجلة القضاة س ٣١ العدد الأول والثاني يناير وديسمبر ١٩٩٩ م ص ٨٢٦ .

المبحث الثانى

مدى التزام المحكمة بالتكييف

إذا كانت المحكمة مقيدة بالوقائع المحالة إليها بمقتضى ورقة التكييف بالحضور أو أمر الإحالة فليس معنى ذلك أن تلتزم بالتكييف القانونى لها كما ورد من سلطة الإحالة فالمحكمة فى نظرها للدعوى ملزمة بتطبيق القانون على الوقائع التى تفصل فيها تطبيقاً صحيحاً بعد تمحيصها لجميع كيوفها وأوصافها غير مقيدة بالوصف الذى تسبغه عليها جهة الإحالة. (١)

وذلك إعمالاً للمادة ٣٠٨ إجراءات والتى تنص على أن " للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم " .

والمقصود بتعديل الوصف القانونى هو تعديل الإسم القانونى للواقعة ذلك أن المحكمة بتحقيقها للواقعة تقوم بعملية تكييف لها من مؤداها أن تضع الواقعة تحت فرض معين من فروض التجريم التى صاغها المشرع فى نصوص قانون العقوبات .

فضلاً عن أن تكييف سلطة التحقيق للواقعة ليس نهائياً أو ملزماً لسلطة الحكم وذلك لأن سلطة الحكم منوط بها إنزال حكم القانون على الواقعة كما تراءت لها لا كما تراءت لسلطة التحقيق " فحكمة الموضوع لا تتغير

(١) أ . د / مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ، ج٢ ص ١٥٧ .

بالوصف القانوني الذي تتبعه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى^(١).

ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها صداها وأصلها الثابت في الأوراق^(٢). "غير أن حق المحكمة في تعديل الوصف مناطه " ألا يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأول"^(٣).

فحق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة حدة التزام الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة .

(١) نقض ٦ / ٦ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٩٠٧٧ س ٦٢ ق مجموعة الأحكام س ٥ ص ٧١٤ .
(٢) نقض ٣ / ١٠ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٢١٠٢٧ س ٦٢ ق مجموعة الأحكام س ٥ ص ١٦،٨١٧ / ٢ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٥٤٠٩ س ٦٢ ق مجموعة الأحكام س ٥ ص ١٦،٢٩٣ / ١١ / ١٩٩٤ م طعن رقم ١٧٨٦١ س ٦٢ ق مجموعة الأحكام س ٥ ص ٩١ ؛
(٣) نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٨٦ م م طعن رقم ٢٨٣ س ٥٦ ق مجموعة الأحكام س ٢٧ ص ٥٠٩ .

﴿مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية﴾

فالأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبقه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المبيّنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان به المتهم دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً كما لو كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعنين بتحديد ما حملاه من سلاح أبيض بأنه "أجنة حديدية" أخذاً بما قرراه وليس شيئاً كما حددته النيابة العامة وكان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يتعارض مع ما نقله عن الطاعنين من اقرارهما بحملها لقطعة الحديد بل يتلاءم معه ودون حاجة إلى مناقرة المحكمة لذلك السلاح لأن اقرارهما بحمله يكفي للقول بتوافر هذا الضرف في السرقة ولو لم يتم ضبطه وكان التعديل على الصورة سالفة البيان لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت حولها المرافعة .. فإن النعى على الحكم باخلاله بحق الدفاع يكون غير سليم" (١) .

(١) نقض ١١ / ١٠ ، ١٩٩٤م طعن رقم ٢١٢٥٨ س ٢٢٢ مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ٨٥٩ .

ومن ثم فإن للمحكمة أن تعدل وصف التهمة دون أن يكون في ذلك إخلال بحق الدفاع ما لم يترتب على التعديل إضافة عناصر جديدة كما يدخل في سلطة محكمة الموضوع أيضاً التعديل في مواد القانون دون تعديل في وصف التهمة دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع .

فإذا كان الثابت أن المحكمة لم تجر أي تعديل في وصف التهمة الأولى أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بل كان التعديل الذي أجرى في صدد مواد القانون فقط بتطبيق النصوص القانونية الصحيحة المنطبقة على الجريمة موضوع التهمة الأولى وهو ما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع ومن ثم فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص بأنه انطوى على إخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً^(١) وحق المحكمة في تعديل وصف التهمة ليس قاصراً على محكمة أول درجة بل يمتد كذلك إلى محكمة ثان درجة فالقاعدة أنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في واقعة لم تكن معروضة على محكمة الدرجة الأولى وفي تعبير آخر لا يجوز لها أن تتسبب إلى المتهم واقعة لم تكمن مسنده إليه أمام محكمة الدرجة الأولى^(٢).

(١) نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٥ م طعن رقم ٨٥١ س ٥٤ ق مجموعة الأحكام س ٣٦ ص ١٧٢ .
(٢) أ . د / محمود نجيب حسن ، شرح قانون الإجراءات الجنائية السابق ص ١٠٧٤ .

(٢) مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية (١)

فإذا التزمت المحكمة الإستئنافية حدود الدعوى كان لحصافى هذا النطاق أن تباشر سلطة كاملة كى تستظهر الحقيقة الواقعية والقانونية للدعوى وترى تبعاً لذلك ما إذا كان الحكم الابتدائى جديراً بالتعديل أو الإلغاء والأصل ان للمحكمة الإستئنافية ذات السلطة التى كانت لمحكمة الدرجة الأولى ، فمن المقرر أن الإستئناف ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده بعد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التى يتعين عليها أن يمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى لا تتبعه النيابة العامة عليها ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير بشرط ألا توجه أفعالاً جديدة إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده. فإذا تبين لمحكمة الدرجة الثانية لدى نظر الإستئناف المرفوع من المحكوم عليه من أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو جنحة القتل الخطأ المعائب عليها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وهى أشد من جنحة الإصابة الخطأ التى رفعت بها الدعوى ليس من شأنه أن يحول بين محكمة الدرجة الثانية وبين نظر موضوع الدعوى والفصل فيه طالما أنها لا توجه للمتهم أفعالاً جديدة ولا تشدد عليه العقوبة ومن ثم فإنه من حق المحكمة الإستئنافية فى هذه الحالة أن تعدل وصف التهمة من الإصابة الخطأ إلى القتل الخطأ

المنطبق على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات إذا ما تحقق لديها أو وفاة المجنى عليه نشأت من الإصابة الخطأ والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المتهم فعلاً جديداً ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابات التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها^(١).

فالمحكمة الاستئنافية إذن حق تعديل وصف التهمة ولكن حقها في ذلك مقيد وغير مطلق ويختلف باختلاف صفة المستأنف فإذا كان المستأنف هو المتهم فالمحكمة تعديل الوصف^(٢) مقيدة في ذلك بعدم تسوي مركز المتهم حيث لا يجوز أن يضار الطاعن من طعنه فإذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم فليس أمام محكمة الاستئناف إلا تأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف^(٣) ولا يصح في القانون تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضار باستئنافه وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي جرى نصها على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف^(٤).

(١) نقض ٢٨ / ٢ / ١٩٩١ م طعن رقم ١٧٥٦ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ٤٣٢ .
 (٢) أ . د / رؤوف عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ٧٤٣ .
 (٣) نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٥ م طعن رقم ٨٧ س ٥٥ ق مجموعة الأحكام س ٣٦ ص ٢٩٣
 (٤) نقض ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٢٤٦٥٧ س ٦٢ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ١٢٢٣ .

(ب) مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية (ب)

أما استئناف النيابة العامة فإنه يجيز للمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلييه أو تعدله .^(١)

وبالتالى لها حق تعديل الوصف أو تغييره حتى ولو ترتب عليه تشديد العقوبة على المتهم حيث يترتب على استئناف النيابة العامة طرح الدعوى الجنائية على المحكمة الإستئنافية فى جميع عناصرها الواقعية والقانونية فتكون لها عليها سلطة تماثل ما كان لمحكمة الدرجة الأولى ولها بناء على ذلك أن تعدل الحكم الابتدائى على أى نحو تراه سواء ضد مصلحة المتهم أو لمصلحته وذلك إعمالاً لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات والتي تنص على أن " إذا كان الإستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فالمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته . "

ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا باجماع آراء قضاة المحكمة .

وحق تعديل الوصف ليس قاصراً على محكمة أول وثان درجة فقط بل يمتد كذلك ليشمل محكمة الإعادة فمن المقرر قانوناً أن إعادة المحاكمة طبقاً لنص المادة ٣٩٥ اجراءات هى بحكم القانون محاكمة مبتدأة وبالتالي فإنه وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض لمحكمة الإعادة أن تفصل فى

(١) أ . د / رؤوف عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية السابقة ص ٧٥٠ .

الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن لا تنقيد بالوصف القانوني الذي يسبغه الحكم الغيابي على الفعل المسند إلى المتهم ولها أن تشدد العقوبة أو تخفضها وحكمها في كل الحالات صحيح قانوناً".^(١)

الفصل الثالث

سلطة المحكمة في تعديل التهمة

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها ما دام أن تعديل الوصف لم يتضمن تحويراً في كيان الواقعة أو بنيانها القانوني أو إسناد أفعال إلى المتهم غير التي رفعيتها الدعوى أما بالنسبة للتهمة فللمحكمة الحق في تعديلها سواء كان هذا التعديل بالإستبعاد أم بالإضافة ولها كذلك تدارك الخطأ المادي شريطة أن يتم تنبيه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه ويتناول هذا الفصل سلطة المحكمة في تعديل التهمة في عدة مباحث :

- المبحث الأول : التعديل بالإستبعاد .
- المبحث الثاني : التعديل بالإضافة .
- المبحث الثالث : تدارك الخطأ المادي .
- المبحث الرابع : تنبيه الدفاع .

(١) نقض ١٧ / ١ / ١٩٩١ م طعن رقم ٦١٢٢ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ١٠٨ .

المبحث الأول التعديل بالإستبعاد

يقصد التعديل بالإستبعاد أى تكون الواقعة المرفوع بها الدعوى تستغرق الواقعة المحكوم فيها وذلك بعد استبعاد عناصر من عناصر التهمة الأصلية والراجع فى الفقه والقضاء أن للمحكمة تعديل التهمة باستبعاد بعض الوقائع المرفوعة بها الدعوى وذلك فى إطار سلطتها فى نظر الدعوى ودون أن تكون بهذا قد خالفت المبدأ المنصوص عليه فى المادة ٣٠٧ والخاص بتقيدها بالواقعة المرفوعة عنها الدعوى لأن من يملك الفصل فى الأكثر يملك الفصل فى الأقل. (١)

ولا تلزم المحكمة بتبنيه الدفاع إذا اتخذ تعديل التهمة صورة استبعاد بعض الأفعال المسندة إلى المتهم لعدم ثبوتها فى تقدير المحكمة واستبقاء سائر الأفعال التى كانت مسندة إليه وابتغاء الإدانة عليها وعلّة عدم التزام المحكمة بالتبنيه أن الواقعة التى استبعدت والفرض أن خطة دفاعه قد شملت الواقعتين معاً ومن ثم فلا اخلال بحق الدفاع لأنه لا مقتضى لتعديل خطبة الدفاع. (٢)

(١) أ. د / قانون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ، السابق ، ص ١٤٦ .
(٢) أ. د / محمود نجيب حسنى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية السابق ، ص ٨٥٨ .

غير أن ذلك مشروط بعدة شروط :

- (أ) عدم إضافة عناصر جديدة للتهمة بعد استبعاد جزء منها لم تكن واردة بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور .
- (ب) عدم الإساءة إلى مركز المتهم .
- (ج) أن تكون عناصر التهمة المحكوم بها فقد استظهرتها المحكمة من تحقيقاتها النهائية .

وتؤيد معظم أحكام النقض هذا الإتجاه الفقى .

ومن قضاء النقض فى ذلك :

لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز مخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد التى دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد التعاطى لدى الطاعن ومن ثم استبعاده

﴿ مبداء عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عنصر جديد فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجرداً من تصور التعاطى أو الإتجار أو الإستعمال الشخصى لا يقتضى تتيبه الدفاع. (١)

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه عليها كما أن مرد التعديل هو عدم قيام الدلائل على توافر ظرف التردد واستبعاده باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فى الطعن على الحكم فى هذا الشأن إذ لم يضار بهذا التعديل وإنما قد انتفع منه بمحاكمته عن وصف أخف من الوصف الذى رفعت به الدعوى. (٢)

وكذلك إذا رفعت الدعوى بوصف هتك عرض المجنى عليها بابلاج قضيبه فى دبرها فعدلت المحكمة الوصف إلى هتك عرض المجنى عليها بحك قضيبه فى دبرها. (٣)

والتعديل باستبعاد نية القتل واعتبار الفعل ضرب أفضى إلى موت. (٤)

(١) نقض ٥ / ٥ / ١٩٩١ م طعن رقم ١١٦ س ٦٠ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ص ٧٣٤

(٢) نقض ١٧ / ١ / ١٩٩١ م طعن رقم ٦١٣٣٣ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٢ ، ص ١٠٤ .

(٣) ٣ / ١٠ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٢١٠١٧ س ٦٢ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ٨١٨

(٤) نقض ١٤ / ٥ / ١٩٨٥ م طعن رقم ٦٢٢ س ٥٥ ق مجموعة الأحكام س ٢٦ ص ٦٥٦ .

المبحث الثانى

التعديل بالإضافة

تعديل التهمة بالإضافة هو إجراء مقتضاه أن تعطى المحكمة التهمة وصفها القانونى الصحيح الذى ترى أنه أكثر انطباقاً على الوقائع الثابتة بما يقتضيه ذلك حتماً من إضافة ظرف جديد لم يرد فى الوصف الأصلى الوارد فى أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور بل ثبت توافره لدى المحكمة من التحقيقات الأولية أو النهائية أو المرافعة فى الجلسة .

وتعديل التهمة يختلف عن تغيير الوصف القانونى بأنه فى الواقع تحوير فى كيان التهمة أى فقى واحد أو أكثر من عناصرها يكون من مستلزماته الإستعانة بعناصر أخرى أو بواقعة جديدة تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى حين أن تغيير الوصف هو تغيير فى الإسم والعنوان فحسب مع الأفعاء على جميع عناصر الموضوع كما أقيمت به الدعوى أو بعد استبعاد بعضها لكن دون أية إضافة أخرى .^(١)

وللمحكمة تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور م ٣٠٨ اجراءات .

(١) أ . د / رؤوف عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية السابقة ص ٥٢٥ .

﴿ مبداء عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

والمراد بالظروف المشددة الوقائع التى تكون مع الواقعة الأصلية المنسوبة إلى المتهم الحقيقى وتدخل فى الحركة الإجرامية التى أتاها هذا المتهم سواء اعتبرت ظرفاً مشدداً بالمعنى لا الدقيق أم لا أى أن الواقعة الإجرامية المنسوبة إلى المتهم يجب أن تكون هى أساس هذه الإضافة فتتحمل التهمة الجديدة التى تراها المحكمة على ضوء هذه الإضافة . (١)

ويدخل فى عبارة الظروف المشددة كل كافة الوقائع الفرعية التى تدخل فى تكوين البينان المادى للجريمة وتؤدى إلى اكتمال الواقعة الأصلية فى عناصرها " (٢) .

وصور التعديل بالإضافة كثيرة والمعيار الذى يهتدى فيما إذا كانت دى هذه الصور تتدرج تحت الحظر الوارد على سلطة المحكمة فى التعديل أم لا هو ألا يكون من شأن التعديل تغيير جوهرى فى عناصر التهمة إذا كان الحكم الصادر فى الواقعة المرفوعة عنها الدعوى أصلاً ليس من شأنه أن يجوز قوة الأمر المقضى فيه بالنسبة للواقعة الجديدة أو لم يكن هناك ارتباط لا يقبل التجزئة بين الواقعتين ، أما إذا كانت له هذه الحجية أو كانت حالة

(١) أ . د / أحمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ص ٧٨١

(٢) أ . د / محمد عيد غريب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ص ١٢٢٤ .

الإرتباط فمن غير المتصور أن يمتد الحظر ليشمل تلك الحالة وإلا ترتب على ذلك إفلات المجرم من العقاب لمجرد سهو من النيابة العامة .

وعلى ذلك تحظر تعديل التهمة ينصب فقط على الوقائع التي يمكن للنيابة العامة تحريك ورفع الدعوى بشأنها استقلالاً عن الحكم الصادر فى الدعوى المنظورة فعلاً أمام المحكمة فى غير أحوال الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة .^(١) ويجب على المحكمة فى حالة تعديل التهمة بالإضافة أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك م ٣٠٨ / ٣ إجراءات .

وعلى هذا الإلتزام هى احترام حق الدفاع ذلك أن المتهم قد وضع خطة دفاعه على أساس عناصر التهمة التى أعلن بها وعلى أساس الوصف القانونى الذى أسبقه الإتهام عليها فإذا أدخل التعديل على ذلك تعين تنبيهه حتى يعدل تبعاً لذلك خطة دفاعه إذ الخطة ما عادت تصلح بعد هذا التعديل فإذا أخلت المحكمة بالتزامها فقد أخلت بحقوق الدفاع وبطل حكمها .^(٢)

لمحكمة الموضوع ألا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته

(١) أ . د / مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية ، السابق ص ١٥١ .
(٢) أ . د محمود نجيب حسن ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ص ٨٥٧ .

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن تترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى إلا أنه تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبيانها القانوني والإستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة أن تلتزم في هذا الصدد مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات بما تقتضيه من وجوب تنبيه التهم إلى التغيير في التهمة ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذ طلب ذلك وبشرط ألا يترتب على ذلك إساءة مركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده وإذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف أنه أهان بالقول موظفاً عاماً وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة القذف ولما كان الذى أجراه الحكم لا يعد تعديلاً في وصف التهمة وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة اجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى وما كان يقتضى ذلك من لفت نظر الدفاع إليه عملاً بالمادة ٣٠٨ اجراءات أما وهى لم تفعل فإن حكماً يكون قد بنى على اجراء باطل أدخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم. (١)

(١) نقض ٦ / ٢ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٢٢٠٧٣ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ١٩٩

كذلك تعديل التهمة من شريك في جريمة اختلاس إى فاعل أصلى لها فإن

هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه. (١)

وتعديل التهمة من عاهة مستديمة إلى إصابة خطأ هو تعديل فى

التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هى واقعة الإصابة الخطأ وجوب لفت

نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان. (٢)

وكذلك إذا أقيمت الدعوى الجنائية على الطاعنين بصفتهم موظفين عموميين

أضروا عمداً بأموال الجهة التى يعملون بها وسهلوا لغيرهم الإستيلاء عليها

وانتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعنين بوصف أنهم بصفتهم موظفين

عموميين تسببوا بظنهم فى إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التى يعملون

بها وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم فى أداء وظائفهم وإخلالهم بواجباتها بأن لم

يقطنوا إلى تجاوز الموظف لاختصاصه فى العمل المسند إليه وإلى تداخله فى

اختصاصات الآخرين وقد دانت المحكمة الطاعنين بهذا الوصف دون أن

تلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه لما كان ذلك وكان هذا التعديل

ينطوى على نسبة الإهمال إلى الطاعنين وهو عنصر لم يرد فى أمر الإحالة

ويتميز عن ركن تعدد الأضرار الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية

(١) نقض ٣٠ / ٤ / ١٩٨٥ م طعن رقم ١٠٩٨ س ٥٥ ق مجموعة الأحكام س ٢٦ ص ٥٩١

(٢) نقض ١٠ / ٣ / ١٩٨٨ م طعن رقم ٤٦٦٧ س ٥٧ ق مجموعة الأحكام س ٢٩ ص ٤٢١

﴿ مبدأ عينية وشخصية الدعوى الجنائية ﴾

وكان هذا التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة الخاصة به من تعدد الأضرار إلى الخطأ الذى ترتب عليه ضرر جسيم ليس مجرد تغيير فى وصف الأمثال المسندة إلى الطاعنين فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة اجراءة وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها باسناد عنصر جديد لتهمة الأضرار العمدى لم يكن وارداً فى أمر الإحالة وهو عنصر إهمال الطاعنين فى الإشراف على أعمال مروضيهم مما أتاح له فرصة الإستيلاء لنفسه وتسهيل الإستيلاء لغيره على أموال البنك فى غفلة منهم الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهى إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .^(١)

ويلاحظ أن سلطة المحكمة فى تعديل التهمة بإضافة وقائع جديدة واجب عليها وليس مجرد رخصة لها إن شاءت ممارستها وإن لم تتشأ لم تمارسها فإذا هى اقتصرت على محاكمة المتهم عن الواقعة الإجرامية دون أن تضيف إليها ما ثبت من التحقيق من وقائع أخرى تتصل بها أو تعتمد عليها فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون وتعديل التهمة حق لحاكم الدرجة الأولى دون المحاكم الإستئنافية حتى ولو لفتت الأخيرة الدفاع إلى هذا التعديل

(١) نقض ١٥ / ٢ / ١٩٨٩م طعن رقم ٦٩٩١ س ٥٨ ق مجموعة الأحكام س ٤٠ ص ٢٤٢ .

لأن في ذلك على كل حال حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضى والتعديل الذى تملك محكمة الدرجة الأولى اجراؤه لا يكون إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى فلا تستطيع اجراؤه وقت الحكم .

حق النيابة العامة فى طلب تعديل التهمة :

إذا كانت المحكمة لا يجوز لها تعديل التهمة إلا فى حدود ما نصت عليه المادة ٣٠٨ اجراءات فإن النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام لها حق طلب تعديل التهمة بإضافة وقائع جديدة لم ترفع عنها الدعوى ولو أدى ذلك إلى تغيير أساس الإتهام أو زيادة عدد الجرائم المنسوبة إلى المتهم (١).

ولكن نظراً لأن الدعوى بدخولها إلى حوزة المحكمة تخرج من سلطة النيابة العامة لتخضع لسلطات المحكمة التى تنتظرها فى حدود مبدأ العينية فإن النيابة العامة إذا رأت تعديل التهمة خارج نطاق الأحوال التى يجوز فيها ذلك للمحكمة فهى لا تملك سوء سلوك سبيل رفع الدعوى بالجلسة وذلك مشروط بشرطين :

الأول : أن يكون ذلك فى مواجهة المتهم أو مع إعلانه إذا كان غائباً.

الثانى : أن يكون التعديل بالإضافة أمام محكمة أول درجة حتى لا

يترتب عليه حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضى .

(١) أ . د / مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية ، السابق ص ١٥٦ .

المبحث الثالث

تدارك الخطأ المادى

للمحكمة إصلاح كل خطأ مادى وتدارك كل سهو فى عبارة الإتهام

مما يكون فى أمر الحالة أو فى طلب التكليف بالحضور م ٢ / ٣٠٨

اجراءات غير أن ذلك مشرلاوط بألا يكون الخطأ المادى أو السهو من شأنه

أن يترتب عليه بطلان ورقة التكليف أو أمر الإحالة .^(١)

كأن يكون الخطأ من شأنه تجهيل الإتهام والإخلال بحق الدفاع أو أن

يكون من شأنه تعديل التهمة .

فإذا تبين لها من اطلاعها على أوراق التحقيق أو مما دار أمامها فى

المرافعة الشفوية أن الزمان أو المكان الذى ذكر فى أمر الإحالة أو ورقة

التكليف بالحضور ارتكاب الفعل فيه غير صحيح فردته إلى التحديد الصحيح

فهى لا تتجاوز سلطتها وإذا ورد فى عبارة الإتهام أن العامة أصابت المجنى

عليه فى يده اليمنى فتبين للمحكمة أن إصابته فى يده اليسرى فصحت هذا

البيان لم تكن مجاوزة بذلك سلطتها وتعليل ذلك أن المحكمة لم تدخل بذلك

(١) ا . د / مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية ، السابق ص ١٥٩ .

تغييراً على التهمة بل إنها لم تعدلها أو تغير وصفها وإنما أثبتت لها التحديد الصحيح ووضعها في نطاقها الذي أراده الإتهام لها فهي بذلك قد حرصت على التزام حدود سلطاتها. (١)

ومن قبيل الأخطاء المادية التي يجوز للمحكمة اتخاذها الخطأ في ذكر اسم المتهم أو المجنى عليه طالما لا يؤدي إلى التجهيل وكذلك الخطأ في ذكر مواد القانون المنطبقة على الوصف الوارد بها الذي جرت المرافعة على أساسه أو ذكر مادة زائدة لا محل لها ومن قضاء النقض في ذلك " الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالاً غير التي رفعت بها الدعوى عليه إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّبه لا يخرج عن نطاق الواقعة نفسها التي تضمنها أمر الإحالة فلا يعيب الحاكم بتعيين تاريخ الجريمة حسبما يبين من الأوراق والتحقيقات التي أجرتها المحكمة". (٢)

أ. د / محمد عيد الغريب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية السابق ، ص ١٢٣٥ .
 (١) أ. د / محمود نجيب حسن ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ص ٨٥٦ .
 (٢) نقض ١٥ / ٢ / ١٩٩٤م طعن رقم ٥٢٠٧ س ٦٢ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ٢٧٤ .

المبحث الرابع تنبيه الدفاع

تقوم المحاكمات الجنائية على عدة مبادئ هامة منها مبدأ الواجهة بين الخصوم. (١)

ويعنى هذا المبدأ أن تتخذ المحاكمة صورة للمناقشة المنظمة التي تجرى بين أطراف الدعوى ويديرها رئيس الجلسة .

ويقتضى هذا المبدأ بالضرورة حق جميع الخصوم فى حضور جميع اجراءات المحاكمة سواء ما دار فيها فى الجلسة أو ما جرى خارج الجلسة كما لو انتقلت المحكمة أو نذبت أحد أعضائها لاجراء معاينة وحتى يتم التحقق من إعمال هذا المبدأ أوجب الشارع أن يتم إعلان المتهم بالتهمة المنسوبة إليه فى أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وذلك حتى يتمكن من إبداء ما يراه من أوجه دفاع لنفى التهمة عنه والتطبيق السليم للمحافظة على حق المتهم فى الدفاع يتطلب تنبيهه إلى كل تعديل تدخله المحكمة على وصف التهمة أو التهمة ذاتها وذلك حتى يتمكن من تعديل دفاعه بناء على الوصف أو التهمة الجديدة ويتجه قضاء النقض إلى بطلان حكم المحكمة فيما لو أدخلت تعديلاً جديداً على وصف التهمة أو على التهمة ذاتها دون أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك التهم إلا إذا كان هذا التعديل بالإستبعاد ما دام

(١) محمود نجيب حسنى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، السابق ص ٨٤٠ .

أن المحكمة فقد نزلت إلى الوصف الأخف ودون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى أما فى غير ذلك فللمحكمة تعديل التهمة بشرط تنبه الدفاع لمحكمة الموضوع ألا تنقيد بالوصف القانونى الذى نسيغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على واقعة الدعوى إلا أنه تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبيانها القانونى والإستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة أن تلتزم فى هذا الصدد مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ إجراءات بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم إلى التغيير فى التهمة ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذ طلب ذلك وبشرط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده. (١)

هذا ولم يتطلب القانون شكلاً خاصاً للتنبيه فقد يكون التنبيه صريحاً

وقد يكون ضمنياً. (٢)

(١) نقض ٦ / ٢ / ١٩٩٤ م طعن رقم ٢٢٠٧٣ س ٥٩ ق مجموعة الأحكام س ٤٥ ص ٢٠٨ .

(٢) أ . د / مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية ، السابق ، ص ١٥٦ .

ويكون التتبيه صريحاً بأن تلفت المحكمة نظر المتهم أو الدفاع صراحة بأنها عدلت التهمة أو غيرت الوصف القانوني لها وتطلب منه الدفاع على أساس التعديل أو الوصف الجديد وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة أن ترجع عن الوصف الجديد إلا إذا نيهت المتهم ومدافعه إلى ذلك .

ويكون التتبيه ضمناً إذا قررت المحكمة تعديل التهمة أو تغيير الوصف في الفترة التالية لقفل باب المرافعة إلا أنها تكون قد أخذت في تكوين عقيدتها بالنسبة لقرار التعديل أثناء المرافعة ولم تصرح بذلك للدفاع وإنما أقصحت له بطريقة ضمنية أن يدخل في إعتباره في المرافعة الوصف الجديد أو التهمة الجديدة ومثال ذلك أن تحقق المحكمة واقعة زكون المتهم له صفة الموظف العمومي وذلك بالنسبة لواقعة سرقة الأموال العامة المتهم فيها .

أو تحقيق المحكمة من صحيفة سوابق المتهم في سرقة وتستوضحه عما إذا كان قد سبق الحكم عليه فيعترف بسوابقه الواردة بالصحيفة .

ولا يلزم أن يكون التتبيه قد وقع بعد صدور قرار المحكمة بالتعديل إذ يكفي أن يكون قد حقق الغرض منه بتوجيه دفاع المتهم الوجهة التي تشمل أيضاً الوصف أو التعديل الجديد حتى ولو كان ذلك قبل صدور قرار المحكمة.